

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر،
دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2021)

**The impact of foreign direct investment on economic
growth in Algeria, an econometric study during the period
(1980-2021).**

تحت إشراف:

الدكتور بن حراث العربي

من إعداد الطالبين:

بلباي نور الدين

دحمان الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة:

ميسوري الطيب	أستاذ محاضر صنف "أ"	جامعة غليزان	رئيسا
بن حراث العربي	أستاذ محاضر صنف "أ"	جامعة غليزان	مشرفا
بلفوضيل كمال	أستاذ مساعد صنف "ب"	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والشكر والثناء له وحده على تيسير الخطوات وتذليل العقبات؛ أما بعد نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بن حراث العربي، الذي لم يخل علينا بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الهادفة التي أفضت إلى إخراج هذه المذكرة في صورتها وشكلها النهائي، كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة الموضوع وحضورهم للمشاركة والإثراء، كما نشكر جميع الأساتذة الذين حرصوا على تدريسنا خلال هذا المسار كل باسمه وكل بمقامه، والذين لم يخلوا علينا بالمعلومات والنصائح والتوجيهات، وعلى رأسهم مسؤول التخصص الدكتور قارة إبراهيم، كما لا يفوتنا أن نقدم شكرنا للدكتور عدة ملاح رئيس القسم الذي أحسن معاملتنا وشجعنا بالكلمة الطيبة والابتسامة الدائمة والدعاء لنا بالنجاح، كما نشكر زملائنا في الدفعة، إضافة إلى هؤلاء، نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان لكل عمال وعاملات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غليزان.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

أهديه ... إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما.

أهديه ... إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة.

أهديه ... إلى أفلاذ كبدي أبنائي فاطمة الزهراء، محمد الأمين، سيف الدين.

أهديه ... إلى الأهل والأقارب من قريب ومن بعيد.

أهديه ... إلى كل من له الفضل في تعليمنا.

نورالدين بلباي

الإهداء

لا شيء أعز من رب الكون الذي لم يبخل علي برحمته ونعمته.

له الشكر والحمد حمدا كثيرا لا نهاية له.

إلى ينبوع الحنان الذي انفجر يوما ليلهمني الصبر والمثابرة.

إلى التي احترقت حتى تراني اليوم أشع علما ونورا أمني الغالية، يا من تحت أقدامها الجنة.

إلى من كابد الصعوبات وقهر المستحيلات، وتحدى العالم من أجلي، مثلي الأعلى.

رفيق دربي وسندي في الحياة أبي العزيز أطل الله في عمرك وحفظك لي يا رب.

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، زوجتي الغالية.

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة.

إلى رياحين حياتي أولادي نور الهدى، مروة، عمر، نعمة، وشفاء.

وإلى الشموع التي ذابت في كبرياء لتنير كل خطوة في دربنا.

لمن كانوا رسلا للعلم والأخلاق أساتذتي الأفاضل.

دحمان حبيب

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021)، حيث تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، خصص الأول منها لدراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا النمو الاقتصادي والعلاقة النظرية بينهما، فيما خصص الجزء الثاني للدراسة التطبيقية من أجل إيجاد العلاقة بين المتغيرين في الجزائر خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، إضافة إلى ذلك هناك متغير آخر يؤثر في النمو الاقتصادي بالجزائر وهو الصادرات لاسيما المحروقات بأكثر من 95%.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي.

Abstract

This study aims to measure the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period (1980-2021), the study was divided into two parts; the first part was devoted to studying the theoretical concepts related to foreign direct investment, as well as economic growth and the theoretical relationship between them; The second part was devoted to the applied study in order to find the relationship between the two variables in Algeria during the study period.

The study concluded that there is a weak relationship between foreign direct investment and economic growth during the study period. In addition, there is another variable that affects economic growth in Algeria, which is exports, especially fuels, by more than 95%.

Key Words: Foreign direct investment, economic growth, domestic product.

فهرس المحتويات

أ	الشكر والتقدير.....
ب	الإهداء
ج	الملخص:
د	فهرس المحتويات
هـ	قائمة الجداول.....
و	قائمة الأشكال.....
ز	قائمة الاختصارات.....
ح	قائمة الملاحق.....
2	الفصل الأول: مقدمة عامة.....
6	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
47	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات.....
76	الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات.....
80	قائمة المراجع.....
86	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
56	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2021)	الجدول رقم (1-3)
59	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (2-3)
62	مصفوفة الارتباط الخطي	الجدول رقم (3-3)
66	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند المستوى (level)	الجدول رقم (4-3)
67	نتائج تقدير الانحدار (المتغير التابع النمو الاقتصادي)	الجدول رقم (5-3)
68	اختبار سكون بواقي الانحدار	الجدول رقم (6-3)
71	نتائج تقدير نموذج VAR	الجدول رقم (7-3)
72	نتائج تحليل التباين	الجدول رقم (8-3)
73	نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية	الجدول رقم (9-3)
74	نتائج اختبار العلاقات السببية	الجدول رقم (10-3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
61	منحنى مصفوفة الارتباط الخطي	الشكل رقم (1-3)
64	سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج	الشكل رقم (2-3)
65	سلسلة النمو الاقتصادي	الشكل رقم (3-3)
65	الدالة الخطية FDI و GDP	الشكل رقم (4-3)

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصلىء باللغة العربية	المصلىء باللغة الإنجليزية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product
ADF	اختبار ديكي فولور الموسع	Augmented Dickey-Fuller test
VAR	نموزج الانحدار الذاتي	Vector Autoregressive Model

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	المخطط البياني للمنهجية المتبعة في الدراسة
02	منحنيات دوال الاستجابة للصدمات
03	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cusum في النموذج المقترح.

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز والدعائم الأساسية التي تساهم في الحصول على رؤوس الأموال، والخبرات التقنية والإدارية والتكنولوجية، وتوفير فرص العمل للدول المضيفة، كما يعتبر من بين أهم المتغيرات المساهمة في تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي، وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي سواءً للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما جعل من علاقته بالنمو الاقتصادي محل بحث متجدد ومستمر من طرف الباحثين الاقتصاديين على الصعيد الوطني أو على المستوى الدولي، الشيء الذي أدى لتنوع الدراسات النظرية والتجريبية التي تهدف لتفسير العلاقة الثنائية المتبادلة بين هذه المتغيرين، وتأثيرهما على اقتصاد الدول المستقطبة أو المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد اختلف الاقتصاديون في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن ارتفاع معدل النمو يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدولة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن معدل النمو الاقتصادي متغير داخلي، حيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع.

وانطلاقاً مما سبق ذكره يظهر لنا أهمية تلك العلاقة التي تربط بين كلا المتغيرين، وهو ما يدفعنا إلى تقييمها وتحليلها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1980-2021) وهذا عبر صياغة إشكالية الدراسة.

2- إشكالية الدراسة

إن اهتمام صناع القرار في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية بتهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتقديم ضمانات لحماية هذه الاستثمارات، واستكمال صدور القوانين والتشريعات المنظمة، وإنشاء الهيئات المرافقة لهذه المشاريع بتقديم تسهيلات كالمساعدة في تقديم الوعاء العقاري، والتمويل المالي وإعفاءات ضريبية وتسهيل حركة الأموال في المساعدة على تحويل الأرباح، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1980-2021)؟

3- الأسئلة الفرعية

- وينطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:
- ماذا يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماذا يقصد بالنمو الاقتصادي؟
- ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021)؟

4- فرضيات الدراسة

- للإجابة على الإشكالية سيتم الانطلاق من الفرضيات التالية:
- **الفرضية الأولى:** يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة سببية معنوية إحصائية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه النمو الاقتصادي.
- **الفرضية الثالثة:** الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي نظرا لخصوصيات الاقتصاد الجزائري وهيكله.

5- أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تسعى غالبية الدول لجذبه والاستفادة من مزاياه.
- معرفة مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمته في تنويع الاقتصاد.
- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، ودرجة تأثيرهما في بعضهما البعض.
- التعرف على أهم المفاهيم النظرية والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.
- فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي بالجزائر.

6- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتأثيره على الاقتصاد الوطني ، مما قد يساعد صناع القرار في تلك الدول، على وضع خطط وسياسات وتوفير العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية المحفزة لتدفقه.

تنبع أهمية الدراسة كذلك من اهتمام صانعي القرار في مختلف أنحاء العالم بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر مصدرا هاما في التمويل في ظل شح الموارد المالية لدى العديد من الدول، وقصورها عن القيام بعملية التنمية، إذ لا يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عبئا ثقيلا أو جامدا على الاقتصاد المضيف مقارنة بالقروض الخارجية، خاصة بعد تصاعد أزمة المديونية، نتيجة ما يدفع من فوائد وما يستهلك في تسديد القروض.

7- أسباب ودوافع اختيار الموضوع

- وقع الاختيار على هذا الموضوع لعدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:
- الميل الشخصي نحو البحث في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وفهم مختلف حيثياته، وأهم الآليات والأساليب الإدارية والتنظيمية للاستفادة منه، وانعكاساته على مختلف المؤشرات الكلية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري لاسيما النمو الاقتصادي.
- الرغبة في التعمق في الموضوع بغية إيجاد العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
- إثراء المحتوى المكتبي بموضوعات تتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لاسيما الدراسات القياسية التي تجسد بنموذج في ضوء معطيات تتعلق بفترة معينة ودول معينة بغية الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.
- ملائمة الموضوع لطبيعة التخصص الذي ندرسه وهو الاقتصاد الدولي، والذي يعتبر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ضمن مواضيع هذا التخصص.
- مساهمة الدول للدخول في اتفاقيات دولية ثنائية وجماعية لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات داخل أراضيها باعتبارها أحد الضمانات الحقيقية التي تشجع تدفق رأس المال الأجنبي إليها.
- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.

8- حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- الحدود الزمانية: تبدأ فترة الدراسة من سنة 1980 حتى عام 2021 أي على مدى 42 سنة، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية وعدة إصلاحات، وذلك مع التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات العمومية، ومحاولة تقليل دور الدولة، ثم مرحلة المخططات الخماسية وما تلاها من أزمات اقتصادية وسياسية انعكست سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر، وأثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

9- منهج الدراسة

- لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام:
- المنهج التحليلي الوصفي؛ سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بغية تحليل معالم وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال سرد مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة القائمة بينهما، وكذا أهم النظريات والنماذج المفسرة لمتغيرات الدراسة.
- الأسلوب التحليلي الكمي؛ سوف نستعين في دراستنا التطبيقية ببرنامج Eviews12 لتحليل البيانات المتحصل عليها من موقع البنك العالمي، مستخدمين دراسة قياسية باتباع الخطوات المتعارف عليها في مجال دراسة السلاسل الزمنية.

10. محددات الدراسة

- تمثلت الصعوبات التي واجهتنا خلال إجرائنا هذه الدراسة فيما يلي:
- صعوبة اختصار الجانب النظري، وهذا لتشعب العناصر المدروسة من طرف الباحثين في مواضيع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- تضارب واختلاف البيانات وإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية.
- اختيار بيانات وإحصائيات البنك العالمي لتوافق النتائج المحصل عليها، والتحليل الواقعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1- تمهيد

لقد ارتبط النمو الاقتصادي كثيرا بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما جعل العلاقة بينهما محل دراسة ونقاش بين الباحثين الاقتصاديين، ما أدى إلى تنوع الدراسات لتحديد آثار هذه العلاقة بين الدول المصدرة لهذه الاستثمارات والمستضيفة لها، فجعل الدراسات تجمع على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المضيفة بحسب صلابة هيكلها الاقتصادي، من خلال حصولها على التكنولوجيا، اكتساب المهارات الفنية والتقنية والإدارية، ورأس المال الهائل الذي تحوزه الشركات متعددة الجنسيات، زيادة على الشبكات الكبيرة التي تملكها في مجال المبادلات والتجارة الخارجية، ما يجعلها سهلة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي توسيع أسواقها، وهي بذلك تقوم بتحديث هيكل الصادرات والواردات وتحركات رأس المال للدول المضيفة، وهو ما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

2- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خصوصا في البلدان النامية باعتباره أحد أهم أشكال التمويل الخارجي، ووسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية ودعم النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1- مفهوم الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

2-1-1- مفهوم الاستثمار

توجد العديد من التعاريف للاستثمار منها ما يلي:

يعرف الاستثمار بأنه "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم." (عطالله، 2011، صفحة 12)

ويعرف أيضا بأنه "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي." (حردان، 2010، صفحة 13)

2-1-2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي نذكر منها:

2-1-2-1- تعريف المنظمات الدولية

سيتم إدراج بعض التعاريف الخاصة بأهم المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية على النحو الموالي:

فقد عرفت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما، والذي يستعمل من خلاله أصول في بلدان أخرى دول مضيضة، مع نية تسييرها. (بوجمة، 2007، صفحة 19)

كما عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة." (قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، 2017، صفحة 251)

أما البنك الدولي World Bank فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة غالباً (10%) من أصوات الإدارة، في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس إدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية." (مفتاح ، 2020، صفحة 4)

في حين أشار تقرير منظمة التجارة التنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم البلد المستثمر وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو البلد المضيف. (طير و اخرون، 2017)

وأعطت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مفهوما للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي، والذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه." (الحسين، 2014، صفحة 7)

2-2-1-2- تعريف الباحثين الاقتصاديين

إلى جانب التعاريف العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات الدولية، يوجد تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين والتي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه " كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة، سعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية". (يوسف، 2016، صفحة 118)

ويعرف أيضا بأنه " كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج لموارد مالية ومادية يملكها أشخاص أو تمتلكها حكومات." (بكري، 2011، صفحة 255)

2-2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدة معايير يمكن ذكر أهمها كما يلي:

2-2-1- حسب طبيعة الملكية

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذا المعيار إلى:

- الاستثمار المشترك؛ وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. (قحف، 2003، صفحة 15)
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛ وهو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في الدول المضيفة، ويعتبر هذا النوع أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي أنواع أخرى من النشاط بالدولة المضيفة. (جوزي، 2003، صفحة 231)
- مشروعات أو عمليات التجميع؛ تأخذ هذه المشروعات شكلا من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي. (ياسين و محمد، 2012)
- الاستثمار في المناطق الحرة؛ يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

2-2-2- حسب طبيعة الغرض

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذا المعيار إلى:

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية؛ إذ يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدرّبة .
- الاستثمار الباحث عن الأسواق؛ يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمحاورة أو الإقليمية)، ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء؛ ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفؤة، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين.
- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية؛ يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك.

2-3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

2-3-1- المحددات المتعلقة بالمستثمر الأجنبي

يبنى المستثمر الأجنبي قراره الاستثماري بناءً على محددات منها:

- معدل العائد على الاستثمار؛ يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائد أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار استثمار في دولة معينة.
- سعر الفائدة؛ إذ يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة والعكس في حالة أسعار الفائدة مرتفعة.
- التسويق؛ إذ يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

- تكاليف الإنتاج؛ إذ يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي؛ إذ تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة، وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق، وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديدة، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي ما يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

2-3-2- المحددات المتعلقة بالدول المضيفة

- حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشر نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:
- المحددات السياسية؛ إذ يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع أو رفضه، ليس على أساس حجم السوق أو العائدات وحسب، وإنما على أساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.
- المحددات الاقتصادية؛ فمن العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، إلا أن توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، إذ لا بد أن يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى توافر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل الطرق، الخدمات، الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.
- المحددات القانونية؛ إذ أن الاستثمارات الأجنبية تعتمد بصورة رئيسة على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل التأميم والمصادرة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار قوانين وتشريعات للاستثمار الأجنبي تفوق الحوافز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية، وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

- المحددات الإدارية؛ إذ يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية تجذب الاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين، والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء وإقامة المشاريع الاستثمارية، وأيضاً القضاء على البيروقراطية، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

2-4- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

- لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

2-4-1- النظرية الكلاسيكية

- يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات من بينها ما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم، بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية.

2-4-2- نظرية عدم كمال الأسواق

- تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، فضلاً عن نقص المعروض من السلع فيها، وأن توافر بعض عناصر القوة تجعل الشركات متعددة الجنسيات أكثر قدرة على منافسة المشروعات

المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة لهذه الشركات أن لها قدرة تنافسية أكبر، واختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي، ومهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوافر منها في الشركات والمشروعات المحلية، ولها قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج، والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع الشركات المحلية، فضلا عن التفوق التقني للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا، والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

ونتيجة للقوة التنافسية الكبيرة والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول، بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

2-4-3- نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة، في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة، من خلال قنوات أخرى، وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها، وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها وللوصول إلى أهدافها.

2-4-4- نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن هنالك دورة حياة المنتج، تتضمن المرور بمراحل عديدة منها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، ويؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص.

2-4-5- نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع، والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته، والتي من بينها:

- العوامل التسويقية والسوق مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي... إلخ.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... إلخ.
- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد... إلخ.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، نظام الضرائب، مدى ثبات سعر الصرف... إلخ.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج... إلخ.

2-4-6- نظرية الانتقائية لجون دينيغ

قام دينيغ بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجميعها في نظرية شاملة، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية، وقام بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح أنه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- تتوافر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

ووفقا للنظرية الانتقائية فإن العوامل التي تؤثر في موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب والدفع، فعوامل الدفع هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-5- مزاي وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا، إلا أنه لا يخلو من العيوب، وفيما يلي سنتطرق لجملة من هذه المزايا والعيوب على مستوى كل من الدولة المضيفة والمصدرة:

2-5-1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا سواء على مستوى الدولة المضيفة أو المستقبلية له كما يلي:

2-5-1-1- على مستوى الدولة المضيفة

- هناك العديد من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها:
- يعد هذا الاستثمار مصدرا مهما للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محورا رئيسيا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية؛
- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل؛
- تعد هذه الاستثمارات مصدرا فعالا وحيويا لنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى البلدان المضيفة؛
- خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي المساعدة في إعادة توزيع الثروة والدخول بما يحقق العدالة الاجتماعية؛
- تنمية الموارد البشرية وتدريبها، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية؛
- فتح أسواق جديدة للتصدير، وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات؛
- تنمية المنافسة المحلية، فوجود الشركات الأجنبية قد يساعد في كسر حدة الاحتكار لبعض الشركات الوطنية؛

2-5-1-2- على مستوى الدولة المصدرة

- تستفيد الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا منها:
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها؛
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها كأجور العمال؛

- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية في الدول المضيفة التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛
- تحقيق أرباح تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
- سهولة منافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

2-5-2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن لا يخلو من مجموعة من العيوب أهمها:

2-5-2-1- على مستوى الدولة المضيفة

- تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة فيما يلي: ¹
- قيام المستثمرين الأجانب باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، والذي يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية.
- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول.
- التدخل في النواحي السياسية للدولة، خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية.
- تمييز الشركات الأجنبية بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بعمال الدولة المضيفة.
- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة.

2-5-2-2- على مستوى الدولة المصدرة

- تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي: ²
- قدرة الطرف الوطني على إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع إذا أراد ذلك؛
- تفرض الدول المستثمر فيها قيودا وشروطا صارمة على تحويل الأرباح إلى الشركة الأم؛
- كثرة المخاطر غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار في النصوص التشريعية، أو بسبب عدم الاستقرار السياسي.

- التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين من خلال الحوافز الخاصة بالاستثمار والإعفاءات الضريبية؛
- ارتفاع درجة الخطر غير التجاري كالأضطرابات الداخلية والكوارث الطبيعية وغيرها الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

3- الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يأخذ مصطلح النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا لدى مصممي السياسات الاقتصادية باعتباره مؤشرا لقياس الحالة الاقتصادية للدولة، ويعكس وضعية باقي المؤشرات، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد أهم مؤشر يعطي الدلالة على تحسين الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، وهذا لا يتحقق إلا بتلبية متطلبات واحتياجات الأفراد من تعليم جيد، ورعاية صحية، وخدمات اجتماعية، ما يجعلهم أكثر إبداعا وأكثر إنتاجية.

3-1- مفهوم النمو الاقتصادي

اختلفت وتعددت تعريفات النمو الاقتصادي من باحث لآخر، وسندرج بعض التعريفات لبعض الكتاب المشهورين على النحو الموالي:

فقد عرف **Paul Krugman** النمو الاقتصادي بأنه: "ذلك الانتقال الذي يحدث لمنحى إمكانيات الإنتاج لدولة معينة خارج نقطة الأصل، ويكون النمو إما بزيادة موارد هذه الدولة، أو بتحسين كفاءة استعمال هذه الموارد". (بشير، 2022، صفحة 70)

بينما ينظر **Joseph Schumpeter** للنمو الاقتصادي على أنه "تغير تدريجي منتظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد".

وهو أيضا حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (القرشي، 2017، صفحة 29)

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاته، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. (العيسى، 2006، صفحة 43)

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع، معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني، والزيادة المستمر في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي. (دباغ، 2003، صفحة 399)

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي مثل بالعلاقة التالية (خليفة، 2001، صفحة 7):

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع ومنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي - معدل النمو السكاني

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسين التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج. (سالفدور، مبادئ الاقتصاد، 2001، صفحة 228) من التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه مستوى الرفاهية للمجتمع الذي تهدف الدولة إلى تحقيقه بالزيادة في القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات في فترة معينة، بحيث تحدث زيادة في الناتج الوطني الحقيقي الذي يتناسب والنمو السكاني، وبالتالي نمو تلقائي لمتوسط الدخل الفردي.

3-2- خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي بالخصائص التالية:

- لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم من يستفيد من ثماره.
- يحدث تلقائياً ولا يحتاج إلى تدخل الدولة.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية؛ فلو أن الدولة تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين المستويات في كل منها تتسع طردياً.
- يخلق الكثير من الاستثمار.
- يرفع المستوى المعيشي على المدى الطويل.
- يتناول سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسراً وسهولة.
- يلعب دوراً هاماً في الأمن الوطني. (بجلول و بجلول، 1998، صفحة 85)

3-3- أنواع النمو الاقتصادي

هنالك عدة أنواع للنمو الاقتصادي وهي:

3-3-1- النمو التلقائي (الطبيعي)

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، دون اتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة، أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي، والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.

- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.

- تكوين السوق. (حبيب و حازم ، بدون سنة نشر، صفحة 24)

وعادة ما يكون هذا النمو بطيء، وتتبعه الدول رغم تعرضه لتقلبات على المدى القصير، ولكنه يعطي مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه عبر تقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين سوق داخلية تتمتع بقانون العرض والطلب.

3-3-2- النمو المخطط

وهو النمو الذي يحصل نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، غير أنه مرهون بقدرة المخططين وفهمهم لواقعية تنفيذ ومتابعة المخططات المرسومة، واستشراف نتائجها، ومدى تفاعل المواطنين معها، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر لفترة طويلة قد يتحول على نمو مضطرب يساهم في التنمية الاقتصادية.

3-3-3- النمو العابر أو غير المستقر

وهو النمو الذي لا يتسم بالاستمرارية والثبات، وإنما يحصل استجابة لظهور عوامل طارئة، وغالبا ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو، وتعرف غالبية الدول الريعية هذا النوع من النمو، الذي يحدث نتيجة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار السلع المصدرة التي تزيد من مداخيلها، إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول، وبالتالي نمو دون تنمية.

3-3-4- النمو المكثف

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف، وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع، وهو النمو الذي يستهدفه الاقتصاديون بالسعي لرفع القدرة الإنتاجية من السلع والخدمات المتاحة للفرد، ومنه زيادة نصيب الفرد من الناتج الحقيقي. (بنقدور، 2013، صفحة 65)

3-3-5- النمو الشامل

يتحقق بنمو إنتاج دولة ما بقياس الناتج القومي والحقيقي، وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نمو اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي، أي أنه يعتمد على زيادة حجم عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية. (بيترسون، 1968، صفحة 315)

3-4- قياس النمو الاقتصادي

لقياس النمو الاقتصادي لابد من قياس حصة النشاط الإنتاجي، أي حساب الناتج الوطني ومقارنته بالنتائج السابقة، وتحديد نمو الإنتاج الحقيقي، ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

فالناتج الوطني هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة، وتكون عادة سنة. (قدور، 2013، صفحة 65)

الناتج المحلي الإجمالي: يمثل القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة.

ويمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرًا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج)، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، وأيضا بالتكلفة (الدين، 2006، صفحة 26)

فالناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: هو حاصل ضرب كميات السلع والخدمات في أسعارها، حسب العلاقة:

$$GDP=Q1P1+Q2P2+Q3P3.....QnPn$$

أما الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة فهي المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمال، فوائد لرأس المال المشاريع، وريوع الأرض، وباقي الأرباح.

"فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني، وهو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر" (الصوص، 2006، صفحة 15)

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي نذكر منها:

- طريقة المنتج النهائي؛ في هذه الطريقة يتم احتساب كمية السلع المنتجة بسعرها، والبضاعة المنتجة التي لم تستعمل خلال هذه الفترة، وتخصم واردات السلع والخدمات المنتجة التي احتسبت على الدولة، واستبعاد السلع الوسيطة.

- طريقة القيمة المضافة؛ وفيها يحسب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية للمجتمع في فترة زمنية معينة، والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة السلع الوسيطة التي تم استخدامها في عملية الإنتاج في فترة زمنية (سنة).

- طريقة عوائد عناصر الإنتاج؛ ويحسب فيها جميع عوائد العملية الإنتاجية من عمل، رأس المال، أرض، التنظيم ويحصل كل منها على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وبأشكال مختلفة (أجر، فوائد، ريع، أرباح).

- طريقة الإنفاق؛ وفي هذه الطريقة ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة، ووفق هذه الطريقة يحسب الناتج المحلي الإجمالي على

$$PIB = C + I + G + (X - M) \quad \text{حيث: أساس مستخدمها النهائي،}$$

C: الإنفاق الاستهلاكي، I: الإنفاق الاستهلاكي، G: الإنفاق الحكومي، (X-M): صافي المعاملات الخارجية

5-3- محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي نذكرها:

5-3-1- المحددات الكيفية

تقسم المحددات الكيفية إلى قسمين الأولى داخلية والثانية خارجية.

5-3-1-1- المحددات الداخلية

تتمثل في ما يلي: (عبادة، 2011، الصفحات 73-75)

- الاستقرار السياسي والأمني؛ إذ يلعب الوضع السياسي والأمني دورا هاما في النمو الاقتصادي، فكلما كان البلد يتمتع بالاستقرار الأمني وثبات السياسات كلما كان تكوين رأس المال أكبر بفضل البيئة الاستثمارية المساعدة، والعكس في حالة عدم الاستقرار يؤدي إلى هروب الاستثمارات، وإعاقة النمو الاقتصادي جراء امتناع أصحاب الأموال من استثمار أموالهم.
- الحلقة المفرغة للفقر؛ إذ يعد تكوين رأس المال من أهم العوامل المحفزة على النمو الاقتصادي، ففي البلدان الفقيرة التي يكون مستوى الادخار ضعيفا تتولد حلقة مفرغة للفقر، تؤدي إلى عدم القدرة على توفير المواد اللازمة لاستخدامها في تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة، وهذا ما يجعلها غير قادرة على تخصيص الموارد لتطوير الاستثمار الذي يزيد في نمو الادخارات. (القرشي)
- سياسات البلدان النامية؛ فمن أهم أسباب فشل عمليات التنمية في الدول النامية راجع إلى اعتمادها على سياسة التقليد للتركيبة الاقتصادية للدول المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك الدول في عملية التنمية والتطور التدريجي في التقنية، التي رافقت التغييرات الهيكلية. (عبادة، 2011، صفحة 74)
- السياسات الاقتصادية الكلية؛ إذ تشير الدراسات إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة للاستقرار لها تأثير جوهري إلى حد ما على الناتج الاقتصادي، ونمو الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على السياسات المالية والنقدية والحرية الاقتصادية في الحكومة، ومدى تأثيرها على نمو الناتج القومي. (قدي، 2003، صفحة 60)

- القوانين واللوائح؛ إذ تهدف القوانين واللوائح الصارمة إلى إعادة النمو مثل تأثير السياسات الخاصة، وتشمل اللوائح المنظمة لسوق المنتجات والقيود التجارية على أداء الصناعة، حيث تشير النتائج التجريبية إلى وجود تأثير سلبي مباشر للوائح وقوانين سوق المنتجات على الإنتاجية، فكلما كان البلد أبعد من حدود التكنولوجيا يؤدي ذلك إلى الحد من انتشار المعرفة. (الدين و قطف، 2006)

3-1-2-5- المحددات الخارجية

تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- الاستقلال السياسي؛ لقد كانت الدول الاستعمارية تنشئ استثمارات محددة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها الى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة لسير عملية النمو الاقتصادي، لكن الاستقلال السياسي يجعل من الدول ترسم سياساتها الاقتصادية، وتسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي .
- سياسات البلدان المتقدمة؛ إذ تعتبر السياسة الحمائية جوهر السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة لعدم رغبتها في فتح سوقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطوراً، إضافة إلى منع تدفق الموارد البشرية القادمة من البلدان النامية، والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمراقبة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة يشكل عائقاً أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطوراً. (نورالدين، 2008، صفحة 331)

3-2-5- المحددات الكمية

وتنقسم المحددات الكمية إلى قسمين الأولى داخلية والثانية خارجية على النحو الموالي:

3-1-2-5- المحددات الكمية الداخلية

تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- الرأس المال البشري؛ إذ مما لا شك فيه أن أفضل نمو اقتصادي هو النمو المبني على المعرفة، وأن الاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، ويظهر أثر رأس المال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة، المتمثل في البحث والتطوير، الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية. (نورالدين، 2008، صفحة 51)
- النمو السكاني؛ فالنمو السكاني له أثر موجب وآخر سالب على النمو الاقتصادي، فمن جهة يؤثر ارتفاع معدل النمو السكاني على متوسط دخل الفرد بشكل سلبي، إذ يؤدي إلى تراجع معدلات نمو الدخل الفردي،

- ولكنه يزيد النمو الاقتصادي شريطة التغير في الموافق والقيم الاجتماعية، كتوسيع نطاق المعرفة الفنية من خلال التعليم والتدريب للعاملين في القطاعات الإنتاجية، مما يرفع إنتاجيتهم. (الهجاء، 2005، صفحة 18)
- الاستهلاك النهائي؛ إذ يساعد على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي، والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في زيادة السلع والخدمات الإنتاجية.
 - التراكم الخام للأصول الثابتة؛ إذ يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك يشمل التراكم الأراضي والعمارات، وعند حسابه يساهم في تحديد الناتج الداخلي الخام.
 - التضخم؛ إذ يرى بعض الاقتصاديون أن التضخم يؤثر على الادخار وإنتاجية العمال وحماهم للاستثمار، نتيجة انخفاض دخولهم بسبب الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات ولفترة طويلة، وتتأثر ميزانية الأفراد جراء انخفاض القدرة الشرائية. (كريم، 2010، صفحة 258)
 - البطالة؛ وهي وجود مجموعة من الأفراد لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل بالأجر السائد في السوق، كما تعرف أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة رغم الرغبة والقدرة على العمل والإنتاج، وتعتبر آفة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، ينجم عنها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض الاستهلاك ونفاد المدخرات، والذي ينتج عنه كساد وفائض في الناتج الكلي، ما يعود بالسلب على نمو القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي. (محمد، 2018، الصفحات 10-11)

3-2-2-5- المحددات الكمية الخارجية

تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- الانفتاح التجاري؛ يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة من الصادرات والواردات، حيث كلما كان حجم المبادلات كبيراً كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، كما أنه مؤشر جوهري يبين القدرة التنافسية في السوق الخارجية، لارتباطه بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة في مجال العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري. (العصار و عليان، 2000، صفحة 13)
- الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ يعرف على أنه نشاط استثماري طويل الأجل، يقوم به مستثمر أجنبي في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار، وبذلك فإنه يمثل مجموعة التدفقات الناشئة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية لتعزيز الأرباح وتحقيق المنافع، بالمشاركة مع الرأس

المال المحلي بإقامة المشاريع المختلفة وتأثيره الإيجابي على التشغيل، عوامل الإنتاج، طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية، والميزان التجاري، وعليه زيادة النمو الاقتصادي. (قحف، 1989، صفحة 25)

- أسعار المحروقات؛ إذ تعد المحروقات الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، بحكم أنها تلعب دورا كبيرا في تطوير التنمية في الدول، سواء كانت مصدرة أو مصنعة، والتي دائما ما تسعى إلى السيطرة على منابعها أو سوقها والتحكم بأسعارها، فالدول الريعية تعتمد في مداخلها على المحروقات التي تعتبر من أهم مواردها، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يتأثر بأسعارها، في حين أن الدول المتقدمة النمو والمعتمدة على الصناعات الثقيلة دائما ما تسعى إلى توفير هذه المادة الحيوية، التي تضمن لها استمرارية اقتصاداتها.

6-3- عناصر النمو الاقتصادي

توجد العديد من العناصر المحركة للنمو الاقتصادي في أي بلد ومن أهمها.

3-6-1- الموارد الطبيعية

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هبة من الله مثل الأرض وما عليها وما في باطنها، ورغم اختلاف آراء الاقتصاديين حولها تبقى عنصرا أساسيا ومهما في النمو الاقتصادي إذا تم استغلالها بشكل مناسب، خاصة في المرحلة الأولية للنمو، فأى بلد يتمتع بمورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكنه تحقيق أدنى مستويات النمو. (الحמיד، 2001، صفحة 470)

3-6-2- الموارد البشرية

إذ يعد النمو السكاني المصدر الرئيسي للعامل البشري، كما يمثل مصدرا لطلب السلع والخدمات، وفي الوقت نفسه هو الهدف الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال توفير الرفاهية في المجتمع، ويمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، وله أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي، لأنه يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد، والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وما نلاحظه من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لمعدل الدخل الحقيقي الفردي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في السكان زاد معدل الدخل القومي وعليه زيادة في النمو الاقتصادي.

3-6-3- العمل

إذ يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، كما أن المخزون المعرفي والقدرات والمواهب والمهارات التي يتمتع بها الأفراد تساهم في تطوير العملية الإنتاجية، كما تستخدم إنتاجية العامل كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

3-6-4- رأس المال

ويقصد به وسائل الإنتاج، ويمثل مجموع السلع التي تم استخدامها في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات المسوقة، ونميز بين الرأس المال الثابت الذي هو عبارة عن سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد خام، والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي تعتمد عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية، فعملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي زاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال لرفع الطاقة الإنتاجية، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات النمو الاقتصادي ممكنة. (عبادة، 2011، صفحة 61)

3-6-5- التقدم التكنولوجي

ويعني الجهود المستمرة التي بلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ويعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، ويعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري. (عارية و بطاهر ، 2011)، كما أن التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تزيد في الإنتاج بنفس المدخلات، أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، أو إنتاج سلع جديدة ذات نوعية أحسن هي الحل لمشكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج.

كما أن الابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، ورفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، وابتكار أساليب الإنتاج تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتاً، ويؤكد علماء الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ولعب دوراً هاماً في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول. (حمداني، 2009، الصفحات 11-12)

3-6-6- البيئة الاقتصادية

إن توفر البيئة الاقتصادية المناسبة يؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، وتعني مجموعة العوامل المساندة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي بتوفر نظام ضريبي مرن وسلس يسهل في جذب الاستثمارات، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والرفاهية لمجتمعه، واستهداف النمو الاقتصادي.(ساحة، 2011، صفحة 11)

3-7-7- تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي تلك التنازلات والأضرار التي يتحملها الأفراد مقابل الزيادة في حجم الناتج الوطني لتحسين النمو الاقتصادي، ومن بينها:

3-7-1- تكلفة الفرصة الضائعة

إذا اختار مجتمع ما أن يحسن من نموه الاقتصادي فلا بد له من أضحى بالاستهلاك الحاضر من مزايا مادية ومعنوية، فللوصول إلى المعدل المرغوب لابد من تفويت أو ضياع فرصة التمتع بنفس المستوى من الاستهلاك الجاري نحو تحقيق المزيد من تراكم رأس المال والتقدم التقني، حتى يتمكن الاقتصاد من جذب استثمارات مادية، بشرية وتقنية لا تعطي عائدا مباشرا في صورة سلع وخدمات يجري استهلاكها حاضرا، إنما يتحقق بها نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في المستقبل.(عمر، دون سنة النشر، صفحة 230)

3-7-2- التكاليف البيئية للنمو

من أهم المشاكل الناتجة عن الزيادة المكثفة والمتزايدة لمعدلات النمو العالي الذي يعتمد على الاستخدام المفرط لعوامل الإنتاج كالعامل ورأس المال والأرض، مصحوبة بتحديات التكنولوجية المتطورة لاستغلال الموارد المتاحة دون مراعاة البيئة التي تدفع ثمنا جراء الزيادات الكمية بتلويثها أو تدهورها وخسارة مواردها، أما تدهور البيئة فيقصد به نضوب بعض مواردها واستنزافها وفقدانها، مثل فقدان الأرض لخصوبتها، ناهيك عن تلوث الهواء الناتج عن مداخن المنشآت والنفايات القذرة، التي تنتج عن احتراق المواد المصنعة والاستخدام المكثف للطاقة.

كما أن تراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي يسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، وتعرض طبقة الأوزون للتدمير المستمر بسبب سلسلة معقدة من التفاعلات بين عدة مواد، كغازات الهالون وأول أكسيد الكلور، ما يترتب عليه من عواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة للجنس البشري، تسبب أمراض وأضرار عامة تمس بالحياة ككل.(بوزيد، 2005، صفحة 33)

3-7-3- التكاليف الاجتماعية

يقدم النمو للمجتمع الكثير من السلع والخدمات والفرص المادية الأخرى كالمياه النقية، الصرف الصحي، التعليم، الصحة، الكهرباء... إلخ، إلا أنها لا تتحقق لكل المجتمعات ولا تتوزع دائما بنفس الدرجة داخل المجتمع نفسه، فغالبا ما تؤدي معدلات النمو العالية إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية المختلفة (متوسط العمر المرتقب، طريقة توزيع الدخل... إلخ)، ذلك أن الدخل كمؤشر للنمو إنما هو مجرد قياس وحدات وكمي للرفاهية، ورغم أن الهدف من رفع النمو الاقتصادي هو تحقيق العدالة في توزيع دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، إلا أن ذلك مرهون إلى حد كبير بالسياسات والمؤسسات المحلية المسؤولة عن تصميم وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالصحة.

أما المظاهر الاجتماعية الأخرى تخلقها تراكمات النمو المتواصل، مثل تغيير تركيبة المجتمع وسلوك الأفراد داخله، حيث تنفشي الجرائم أكثر، وتنتشر الأمراض المزمنة والمعدية الناتجة عن التلوث البيئي، ويزداد استغلال الأطفال دون سن العمل، ما يضعف التفكك الاجتماعي، حتى في المجتمعات التي تنجح في تحقيق الرعاية الصحية، وتعليم جيد وأعمار أطول، زد إلى ذلك تكاليف أخرى تتعلق أساسا بزيادة الازدحام في المدن، وتكديس البنايات فيها.

3-8- استراتيجيات النمو الاقتصادي

تنقسم استراتيجيات النمو الاقتصادي إلى استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير متوازن، وفيما يلي شرح كليهما:

3-8-1- استراتيجية النمو المتوازن

إذ تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي:

- دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، وغالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما كالسكك الحديدية والمطارات والطرق السريعة، والتي تتطلب وقتا طويلا لإنجازها، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت، ولا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، وتسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها، وبالتالي توسيع السوق الوطني.

- الطبيعة المكتملة للطلب؛ فعند تحريك عجلة الاقتصاد الراكد والتغلب على النقائص الموجودة به، ودفعه نحو مستويات أعلى الإنتاج والدخل، وحتى يكون للهيكل دور في تطوير صناعات مختلفة وجب توفير الموارد لبرنامج التنمية، مع التنويع في التصنيع حتى تتمكن الصناعات الجديدة في توفير الطلب المكمل، ويصبح المنتجون مستهلكين للسلع.

3-8-2- استراتيجيات النمو غير المتوازن

تركز هذه الاستراتيجية على نمو قطاع معين، وبالتالي ينتقل النمو على قطاعات أخرى، ومن المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن نجد هيرشمان، الذي يعتبر أن النمو المتوازن يحتاج إلى استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية عليها، فهي تصلح لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط، في حين تنطوي فكرة النمو غير المتوازن على استثمارات في قطاع معين، بدل توزيعها على قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي توجيه رأس المال المتاح على قطاعات محدودة، حتى تساير القطاعات الأخرى.

ووفقاً لهذه الاستراتيجية فإن الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية في بعض القطاعات تؤدي إلى خلق استثمارات جديدة، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، ويرى هيرشمان التنمية على أنها سلسلة الاختلالات التي تستمر، ويتم المحافظة عليها، وتخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة التي بدورها تخلق لا توازن جديد، هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفرة خارجية تحفز على إنجاز الاستثمارات الجديدة، أو كما يسمى سلسلة الاستثمارات المقارنة.

إن هدف السياسات الإنمائية تتمثل في تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية، الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية، وأحسن وسيلة لتحقيق النمو تكون عن طريق خلق احتلال متعمد للاقتصاد طبقاً لاستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية، وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الاستراتيجية بتحقيقها وفرة خارجية أكبر من ربحية المحفزة منها، حيث دعم قوله بأن الدول المتقدمة لم تحقق في البداية نمواً متوازناً بل كان نمواً غير متوازن. (البناء، 1996، صفحة 112)

4- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

4-1- علاقة الاستثمار الأجنبي ببعض مجالات النمو الاقتصادي

لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي اهتم المفكرون الاقتصاديون سواء في الفكر الكلاسيكي أو في الفكر الحديث بدراسة وتحليل بعض المجالات التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي، كعوائد التقدم التكنولوجي، الاستثمار المحلي، حجم التجارة الخارجية، تطور الموارد البشرية، التقليل من البطالة في الدول المضيفة.

4-1-1-1-4 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث عوائد التقدم التكنولوجي

تمثل التكنولوجيا مجموعة الأساليب المستخدمة في تطوير العملية الإنتاجية من خلال استغلال المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية، كما أن الشركات القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر تجلب تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، وقد أشار Ghura عام 1997 م بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة التكنولوجيا في الاقتصاد، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، أما في النماذج النيوكلاسيكية أو نماذج النمو الداخلي فإن النمو الاقتصادي ينتج من عاملين أساسيين هما التقدم التكنولوجي ونمو القوة العاملة، وهاذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية. (Mbhenstron.Akokko, 1996, p. 165)

تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، وخاصة في مجال تبادل المعلومات التقنية التي تساعد في تطوير العملية الإنتاجية باعتماد عدة طرق:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية والمحلية.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. (شهيما، 2013، الصفحات 47-48)
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد القنوات المساعدة على تدفق التكنولوجيا وإعادة تصميمها وفق الإمكانيات المتاحة محليا يعزز القدرات التنافسية للشركات المحلية، ويجعلها تضمن مكانها في السوق المحلي.

4-1-1-2-4 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، فتدفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهون بالسياسة التجارية المتبعة للدولة المضيفة، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فعندما تقوم الدولة المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية، ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير مباشر.

فالأثر المباشر؛ من خلال امتلاك فروع الشركات الوافدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيات الحديثة والمتقدمة نتيجة الإنفاق الهائل على البحث وتطوير أساليب الإنتاج، أو خلق منتجات جديدة، فتحويل

المواد الخام للدول المضيفة إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة يزيد من صادرات تلك الدول إلى الأسواق الخارجية، بالاعتماد على مهاراتها التسويقية، وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات، التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. (Mbhenstron.Akokko, 1996, pp. 23-24)

أما الأثر غير المباشر؛ فيكون من خلال قيام الشركات المحلية بالاستفادة من شبكة الاتصالات التي تملكها فروع الشركات الوافدة في الأسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة، بحكم أن الشركات المحلية غير قادرة على تحمل التكاليف الكبيرة للتوزيع، وتقديم خدمات ما بعد البيع، وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد استثمار أجنبي مباشر داخل أراضيها، كما تسعى هذه الشركات إلى تحسين خصائص المنتجات المحلية وعناصر الإنتاج عن طريق نقل المهارات الإدارية والتكنولوجية الحديثة إلى الدول المضيفة.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات في الدول المضيفة فهو إيجابي على المنتجات النهائية، ما يحقق الاكتفاء أو يقلل من استيراد هذه المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حال عدم إمكانية الحصول عليها في السوق المحلي، وفي هذا الصدد أثبتت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات الوافدة في زيادة القدرات التصديرية للبلدان المضيفة. (Mbhenstron.Akokko, 1996, p. 25)

تعتبر علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتجارة البلد المضيف في غاية التعقيد، لتعدد العوامل المؤثرة في هاذين المتغيرين، كما اختلفت النظريات المفسرة لهذه العلاقة ابتداء من النظرة التقليدية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات البلد المضيف بدائل تحت شروط معينة، تضمن حرية انتقال رأس المال، أي حرية عناصر الإنتاج سوف تعطي نفس نتائج حرية انتقال السلع والخدمات، أما النظرة الأخرى فهي سياسة إحلال الواردات التي طبقت في الكثير من الدول النامية حتى أوائل الثمانينات، والتي تأثرت بفرض البلدان موانع الاستيراد، الأمر الذي دفع نحو الإنتاج المحلي كبديل عن الاستيراد.

4-1-3- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو من حيث الاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وتحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي ربط معدل النمو الاقتصادي بالنتائج الإجمالية، وفق النظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

حيث أن $I = Id + If$ وتشير I : إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، Id : الاستثمار الأجنبي المباشر، If :

الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، ونظرا لاعتماد المستثمرين الأجانب على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن ذلك يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل الاستثمارات في الدولة المضيفة، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون محفزا أو مثبطا للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية:

4-1-3-1- أثر الإحلال

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عبر الحدود بأنها تمتلك التكنولوجيا المتقدمة، والمهارات الإدارية العالية، وقنوات التسويق العالمية، والعلامات التجارية العريقة، عكس الشركات المحلية في الدول النامية، التي تعتمد على التكنولوجيا القديمة، واليد العاملة غير المدربة، ما يعرضها للزوال والخروج من السوق المحلية، بسبب عدم قدرتها على المنافسة، ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية مقابل زيادة الاستثمارات الأجنبية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

حيث تؤكد دراسة إيمان عطية ناصف عام 2003 على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980- 2000) على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على الاستثمار المحلي بنسبة 0,23% من نفس الفترة، ويعني هذا أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المحلية اتجه نحو تغطية احتياجات السوق المحلي، وهذا ما أثر على الشركات المحلية، وعدم قدرتها على المنافسة. (قويدري، 2006، صفحة 49)

4-2-3-1- أثر التكاملية

إن نمو الشركات متعددة الجنسيات من خلال ملكيتها للشركات الوطنية في الدول المضيفة، أو من خلال الشراكة مع مستثمر محلي، أو من خلال عقود الامتياز يعطيها الإمكانات لإحلال التكنولوجيا المتقدمة محل التكنولوجيا القديمة، وهذا ما يؤدي بهذه الشركات إلى تمويل استثماراتها برؤوس أموال أجنبية، وهنا ينشأ الأثر التكاملي، وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية، وهذا يزيد من الناتج المحلي، وبالتالي تحسین معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وقد قامت عدة دراسات باختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، منها دراسة Agosinsmager عام 2000 تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول النامية المضيفة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970-1995)، وخلصت الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هنالك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان هنالك أثر إحلالي، أما إفريقيا فكان

هناك أثر محايد، وهو حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول. (alaya, 2006, p. 8)

4-1-4- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور الموارد البشرية

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة إلى أن الرأس المال البشري ذو أهمية بالغة، حيث أن المهارات والخبرات المكتسبة عن طريق التعليم والتدريب تساهم في زيادة الإنتاج، الذي أصبح لا يعتمد على رأس المال وحده، وقد طور Robert Lucas نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي، والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري، والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضاً عن المنافسة مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي. (مشر، 2002، صفحة 55) كما أن القدرة على زيادة الإنتاج يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، بزيادة كفاءتهم الإدارية والمهنية عبر التكوين والتعليم والتدريب ونقل تجارب ناجحة، وهذا قصد التغلب على قانون تناقص الغلة حسب النظرية الكلاسيكية، ومن خلال الاستثمار في القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، ولبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال قام Rames سنة 2001 بدراسة شملت 132 بلداً خلال الفترة (1965-1995) حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي ونفقات التعليم.

وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو واليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤثر على رأس المال البشري بنسبة 0,12% وبنفس الشيء بالنسبة لعلاقة رأس المال البشري والاستثمار المحلي، وتتم تلك الزيادة بـ: 0,075% وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري. (alaya, 2006, p. 6)

ومن الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف، رغم أن جل المستثمرين يبحثون أثناء توظيفهم للعمالة المحلية على الكفاءات والكوادر، إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات، لأن مراحل الإنتاج لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارات، وقد تكون روتينية ومتكررة باستمرار، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن والنظافة مما يعطي فرصة للدولة المضيفة التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسد احتياجات طلبات سوق العمل، وتزويد المستثمرين بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل، وينبغي الانتباه على مجال نشاط الاستثمار من جانب الاستخدام المكثف لليد العاملة أو الاستخدام المكثف للآلات التكنولوجية المتقدمة، لأن استخدام الأخيرة كبديل لليد العاملة أو كون الاستثمار يتطلب ذلك لن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة، وبنوعية تكوين عال قد لا تتوفر في البلد المضيف.

وكذلك إذا كان مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة، وتم إنشاء هذه الاستثمارات في إطار شراء مشاريع قائمة نتيجة خصخصة المؤسسات العمومية للبلد المضيف فعادة ما تتميز هذه المؤسسات بوجود فائض في عدد عمالها، ومع لجوء المستثمر الأجنبي إلى تسريح العمال والاعتماد على الآلات للحد من تكاليف الإنتاج فإنه يساهم في زيادة عدد البطالين، وليس تخفيض عددهم. (بعداش، 2008، صفحة 121)

وعادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور المؤسسات المحلية، ما يساهم في هروب العمال المهرة إلى المؤسسات الأجنبية، وهذا يؤثر سلبا على المؤسسات المحلية، ويساهم في سوء توزيع الدخل، غير أن له أثر إيجابي على اليد العاملة ذات التكوين العالي التي عادة تلجأ إلى الهجرة للبحث عن ظروف عمل أحسن في الخارج، فلاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الحد من الظاهرة من خلال توفيره للشروط والظروف الملائمة لهذا النوع من العمالة كالأجور المرتفعة وعلاقات العمل المناسبة وحوافز الابتكار.

4-2- النظريات المفسرة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

4-2-1- التحليل الكنزي

يمكن القول بأن التحليل في مجال النمو عند كينز لم يصل إلى حد وضع نموذج في هذا المجال، على غرار النماذج المعروفة، والتي سوف يتم تناولها لاحقا، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، وقد رأى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار، والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي، والتي تعطى بالصيغة التالية: $\text{المضاعف} = \text{الزيادة في الاستثمار} \times \text{التغير في الدخل}$.

وبالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل، لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات، وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي.

4-2-2- نموذج سولو Swan-Solow

طور هذا النموذج لدراسة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة،

- حيث أوضحت الشواهد التاريخية تسجيل النمو في هذه الدول مجموعة من الحقائق النمطية اشتملت على:
- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0,05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.
 - أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.
 - أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
 - المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن يصبح الدولة غنية والعكس.
- كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية، وكذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة، ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$(1) \dots\dots\dots Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج، حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج، وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج، على هذا الأساس يمكن كتابة ناتج الفرد على النحو التالي:

$$(2) \dots\dots\dots Y = F(K)$$

حيث أن K هو رصيد رأس المال للفرد.

وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع، الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$K' = SY - DK \text{ حيث}$$

K' هو الميل الحدي المتوسط للادخار.

S هو التغير في رصيد رأس المال، وهو يساوي صافي الاستثمار.

D هو معدل اهتلاك رأس المال.

وبلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد، وذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل:

$$(K = (K/L)$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$K' = (G(K)-G(L))$$

مع ملاحظة أن نمو العمال $G(L)$ قد تم افتراضه ثابتاً عند n ، وتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$(k' - n - d) = SY/k$$

إذ نلاحظ أنه يمكن التعبير عن YK بدلالة الفرد على أنها yk

وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$k' = (syk - n - d)k = sy - (n + d)$$

أو $K' = sf(K) - (n + d)k$ حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل وهي:

- الاستثمار للفرد والذي يؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد dk ، والذي يؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk ، والذي يؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المد الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت، ومن المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر.

ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو، بمعنى زيادة رأس المال للعامل، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، وكلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت، ولتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب دوكلاس، حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج، في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$k' = ska - (n + d)k$$

وفي المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة $k^* = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال

العامل عند الحالة المستقرة يساوي: $k^* = [s/n+d]1/\alpha$

وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = [s/(n+d)]\alpha/1-\alpha$$

وهي قيمة ثابتة، وبما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة، فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان وهي فقيرة، بينما الأخرى غنية، وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة، كلما كان البلد غنياً نسبياً؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً.

3-2-4-3 نموذج هارود دومار Harrod- Domar

1-3-2-4 مفهوم النموذج

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنوياً لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق، والجسور... إلخ)، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك، وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات، وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

2-3-2-4 تحليل النموذج

يقوم هارود بتصوير معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

- معدل النمو الفعلي؛ يتمثل في النمو الفعلي لكل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق الادخار ومعامل متوسط رأس المال، وبافتراض ما يلي:

Y: الدخل الوطني

S الادخار الإجمالي هو دالة خطية للدخل الوطني $S = SY$.

k المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت

$$k = K/y = AK/Ay$$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية $I = S$ و $I = AK$

نتحصل على:

$$I = \Delta K = k \Delta y = sy = S$$

ومن العلاقة $k \Delta y = sy$ لدينا $g = \Delta y / y = s / k$

g معدل النمو الفعلي

إذن معدل النمو يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

- معدل النمو المضمون؛ وهو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، بحيث أن

المؤسسات تقوم بصفة مستمرة بتخصيص مبلغ من الاستثمارات، والذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي

ادخرته، بافتراض ما يلي:

S نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل.

C المعامل الحدي لرأس المال.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على:

$$(1) \dots \dots \dots sy_0 = (1 + y_0)$$

حيث:

sy_0 : يمثل الادخار المحقق

$(y_0 + y_1)$: الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على gm : معدل النمو المضمون.

$$gm = (1 + y_0) / y_0 = s/c$$

ومن هذه العلاقة يمكن تفسير معدل النمو المضمون بمعدل النمو المرغوب فيه، والمستخدم الكامل

مخزون رأس المال.

- معدل النمو الطبيعي؛ وهو عبارة عن أقصى معدل النمو يسمح به كل من التطورات الفنية، حجم

السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

ومن الانتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار هو أن الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض

ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، لكنه متغير على المدى المتوسط والطويل،

وكذلك الحال بالنسبة لثبات العلاقة بين رأس المال والإنتاج، والذي يكون صحيح في المدى القصير، وغير صحيح

في المدى المتوسط والطويل.

4-2-4- نموذج بول رومار Paul Römer

تمكن رومر 1986 من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال

عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI ، هذا يعني أن التغير dAi/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره

يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي: $Yi = F(ki, KLi)$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال، والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من k ، L ثابتة كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ k ، كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في Ki و K وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس:

$$Yi = A \cdot (Ki)^\alpha \cdot (KLi)^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع $ki = Ki/Li$ ، $yi = Yi/Li$ ، $k = K/L$ ثم بوضع فيما بعد $yi = y$ و ki/k الناتج:

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ k و بتثبيت K و L وبتعويض $ki = k$ نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ k وعليه فإن:

$$\Omega y / \Omega k = a \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط

وهذا لكون: $0 < \alpha < 1$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = w + ra - c - na$$

حيث w : تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل، وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U

تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$R = p - u''(c) \cdot c / u'(c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$U(c) = c \cdot (1/\theta) / (1/\theta)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ، وبلاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(\dot{c}/c) = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \Omega$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \Omega - \rho)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي:

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \Omega - \rho)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن $\alpha < \alpha$: ومع العلم أن $g_{cp} < g_c$ يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - \alpha$ عن طريق ضريبة جزافية إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

4-2-5- نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

نموذج AK من خصائص هذا النموذج هو عدم تناقض مردودية رأس المال (K) ويعطي النموذج العام لنموذج

$$y = AK$$

بـ حيث A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا، والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ:

AKY والإنتاجية المتوسطة والحديثة لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A: وتعويض $f(k) / k = A$ في المعادلة

$$gk = SA - (n + \lambda)$$

وبما أن: $y = AK$ و $y = (1 - s)k$ فإن معدل نمو الإنتاج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ gk

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان.

Pradeep Agrawal - نموذج 4-2-6

لغرض دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قام Pradeep Agrawal عام 2000 باستعمال دالة الإنتاج، بإضافة المتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي إلى العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، وإضافة عامل الصادرات التي تتأثر بالتكنولوجيا التي تأتي من الخارج عن طريق الاستثمارات الأجنبية، وقد انطلق من

$$Y = (L, Kd, Kf, X, T)$$

حيث أن:

Y: يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

L: يمثل عنصر العمل.

Kd: يمثل رأس المال المحلي.

Kf: يمثل رأس المال الأجنبي.

X: يمثل الصادرات.

T: يمثل تحسين الإنتاجية عن طريق العامل التكنولوجي.

وبإدخال اللوغاريتم على معادلة الإنتاج ثم اشتقاقها تصبح من الشكل (1)

$$G = a + b\hat{Kd} + c\hat{Kf} + d\hat{X} + e\hat{L} + u \dots\dots\dots(1)$$

u: يمثل المتغير العشوائي.

G: تمثل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم حذف متغير العمل كعامل مفسر للنمو الاقتصادي، بسبب أن الدراسة تمت على الدول التي لا تستعمل اليد العاملة بكثرة كدول جنوب شرق آسيا، والذي أثبت الدراسات التطبيقية أن عامل العمل غير معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي، واعتبر أن معدل نمو كل من:

- نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بـ (fdi/y)

- نسبة الاستثمارات المحلية تحدد بـ $(invnf/y)$

وتصبح معادلة النمو الأساسية من الشكل:

$$G = a + b (invnf/y) + c (fdi/y) + d\hat{X} + u \dots\dots\dots(2)$$

المعامل c للمتغير (fdi/y) يجب أن يكون مساويا للمعامل b الخاص بالمتغير $(invnf/y)$ إذا كانت الاستثمارات الأجنبية لها تأثير متكامل مع الاستثمارات الوطنية لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وإذا كانت

مساهمة التكنولوجيا ورأس المال البشري في القدرات التصديرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تؤدي إلى زيادة ورفع معدلات النمو الاقتصادي فإن المعامل c يكون أكبر من المعامل b ومن جهة أخرى c أقل من b فإن تأثير الاستثمار الأجنبية المباشر يكون إذا كانت سالبا على النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤدي إلى تثبيط معدله.

5- الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

5-1- الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي سواء كانت وطنية أو دولية، سيتم ذكرها على النحو الموالي:

5-1-1- الدراسات الوطنية

هناك العديد منها سواء كانت أطروحات أو مقالات أو مداخلات سيتم ذكر بعضها على النحو الموالي:

5-1-1-1- رفيق نزاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017.

كان الهدف من الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، عبر تطبيق مقارنة متجه الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى القصير، مع وجود علاقة موجبة، ولكن بنسبة محدودة بين المتغيرين، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والنمو الاقتصادي.

5-1-1-2- بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990-2018)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2022.

حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية: ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي بالجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة؛ إضافة إلى تحديد العراقيل والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيفية الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية؛ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا لضعف تدفقاته وتركزها في قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، والذي لا يقدم القيمة المضافة المرجوة، والتي يمكن لها تعزيز ودفع النمو الاقتصادي، وكذلك لارتباط النمو الاقتصادي بمتغيرات داخلية أخرى كاستثمار المحلي.
- يبين النموذج المستخدم في الدراسة حالة الاقتصاد السنغافوري أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي إيجابا، وهو ما يعني وجود علاقة معنوية وطردية تربط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي.
- بالرغم من تعدد وتنوع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يزال هذا الأخير لا يرقى أبد للمستوى المطلوب، وهذا لعدم تحسن مناخ وبيئة الاستثمار، وكذلك بسبب عدة مشاكل وعراقيل إدارية كالبيروقراطية، والبطء في منح التراخيص والاعتمادات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يجعل من الجزائر بيئة غير مشجعة على الاستثمار.

5-1-1-3- كريمة قويدري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1991-2008)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تعريف النموذج بتوظيف دالة كوب دوقلاص باستعمال برنامج Mintab v 1.5، حيث اتضح أن نتائج القياس كانت متوقعة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة:

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي إلا أن تأثيره كان إيجابيا.
- كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال، وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج

5-1-1-4- شؤالة محمد الطاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في

الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1970 - 2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، وكانت الدراسة تهدف إلى استقصاء مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، مع تطبيق نموذج الانحدار الذاتي

VAR في الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بمعنى عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، على اعتبار عدم تحقيق شرط التكامل من نفس الدرجة، وعليه تم توظيف الانحدار الذاتي VAR واختبار سببية جرانجر التي أشارت إلى وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النمو الاقتصادي .

5-1-1-5- مجدي الشوريجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2003)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني للجزائر، سنة 2005، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية: ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2003)، خلال فترة الدراسة القياسية التي مزج فيها بيانات السلاسل الزمنية مع مقاطع العرضية، ولتقدير هذه النماذج تم استخدام الطريقة العامة للعزوم، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة.

5-1-1-6- نسمن فطيمة، الهروش خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مقال منشور ضمن مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، جامعة مستغانم، حيث انطلق الباحثان من الإشكالية التالية: ماهي حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2015) ؟

وكان الهدف من الدراسة معرفة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وترقيته وتطويره، وكذا تقدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام.

وفي ضوء البيانات المتوفرة تم قياس وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام دراسة الاستقرار والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية باستخدام برنامج Eviews 9، واعتماد اختبار قرانجر لمقارنة النتائج، وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود سببين من الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل نحو الناتج المحلي الإجمالي.
- لا وجود للسببية من الناتج المحلي الإجمالي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وجود سببية من الاستثمار الإجمالي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.
- لا وجود للسببية من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاستثمار الإجمالي.
- وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

5-1-2- الدراسات الدولية

هناك العديد منها سواء كانت أطروحات أو مقالات أو مداخلات سيتم ذكر بعضها على النحو الموالي:

5-1-2-1- Cristina Jude, Monica Joana Pop Silaghi, Foreign direct investment, employment, creation and economic growth in CEE countries, an open issue, Babes - Bolyai Universtiy, Romania, 2010.

حيث تمحورت دراسة الباحثان حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول أوروبا الوسطى والشرقية، وكانت الدراسة وصفية تحليلية، وخلصت النتائج إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد من أهم العوامل المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي، وأن على دول أوروبا الوسطى والشرقية وضع استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي.

5-1-2-2- Masipa Tshepo, The Impact of foreign direct investment on growth and employment in South Africa, a time series analysis economic, department of economic and management science, University of Limpopo (Turf loop campus), South Africa, 2014.

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المدروس بالنتائج المحلي والعمالة في جنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من (1990-2013)، حيث اعتمد في دراسته على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، حيث أظهر وجود تكامل بين المتغيرات، وهذا ما أكد موثوقية ومصداقية النتائج المتوصل إليها والتي كانت كالتالي:

- وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في جنوب إفريقيا خلال فترة الدراسة.
- هنالك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعمالة.
- تطور النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل في جنوب إفريقيا يعتمدان بشكل كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي وجود أثر إيجابي عليهما.

5-1-2-3- Inés Talbi, Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie, أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ستراسبورغ، فرنسا، 2013.

حيث اعتمدت طريقة اختبار وحدات الجذر لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في تونس، وكانت من أهم النتائج أنه إذا اتبعت تونس استراتيجية فتح سوقها لجيرانها، فهذا سيساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لأن السوق المفتوحة تجذب تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

5-2- تميز الدراسة الحالية

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أن دراستنا القياسية اعتمدت بيانات مدتها 42 عاما، مرت الجزائر من خلالها بعدة أزمات، إذ قامت بعدة إصلاحات لمعالجة هذه الأزمات، والتي كانت من بينها تهيئة مناخ الاستثمار، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قصد المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث تم اتباع خطوات مرتبة من الإحصاء الوصفي للمتغيرين، لمعرفة اختبار التوزيع الطبيعي، بعدها تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرين لمعرفة العلاقة بينهما، وإمكانية تعميم العينات على المجتمع.

خلاصة الفصل النظري

من خلال هذا الفصل الذي تضمن مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما؛ تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة وما يصاحبها من مزايا كرفع كفاءة رأس المال البشري، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، نقل رؤوس الأموال إلى تلك الدول يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة المضيفة، ما يدفع بالشركات المحلية على زيادة البحث والتطوير حتى تستطيع المنافسة مع الشركات الأجنبية الوافدة، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولذا نجد أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تمنح مزايا وضمانات لهذه الاستثمارات، التي تراها مساعدة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتساهم بشكل كبير في رفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نفس الوقت يخطئ من يظن أن المنافع التي تجنيها الدول المضيفة جراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون دون تكلفة، فكل الأدلة والمؤشرات تدل على أن الشركات متعددة الجنسيات لها أهداف ودوافع اقتصادية وأخرى سياسية تسعى إلى تحقيقها من وراء تدويل استثماراتها وأنشطتها المختلفة عبر حدود الدولة الأم، من خلال احتكار سوق الدول المضيفة لأكثر مدة ممكنة نتيجة تفوقها التكنولوجي، كما أن المصالح المشتركة بين أطراف الاستثمار هي المحدد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1- تمهيد

بعد التحليل النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالتطرق إلى أهم النظريات المفسرة، ودراسة أهم النماذج للعلاقة بين المتغيرين، سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه العلاقة وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، ويتطلب ذلك الإلمام الجيد بأدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تساهم في تحليل النموذج.

ومن هذا المنطلق سنقوم بدراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وشرح اتجاه العلاقة بين المتغيرين، كما تحدده النظرية الاقتصادية.

ووفق ذلك فقد قسمنا الدراسة إلى ثلاثة مراحل حاولنا في المرحلة الأولى بالتطرق إلى أهم الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة، ثم تلتها المرحلة الثانية التي سنقوم فيها بتقدير النموذج القياسي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ثم المرحلة الأخيرة تحليل النتائج القياسية المتحصل عليها وتبيان العلاقة بين المتغيرين إن وجدت.

2- منهجية الدراسة

2-1- الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

تحتاج البحوث والدراسات استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية، وذلك لتحديد الخصائص وأبرز الاتجاهات العامة للظواهر الاجتماعية والإدارية، وتحليل العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي غير متحيز، وهذا ما نشهده من تطور متسارع في علم الإحصاء ليشمل كافة جوانب العمليات والطرق الإحصائية والمرتبطة بالسلاسل الزمنية، وتعتبر السلاسل الزمنية من بين أهم الوسائل الإحصائية، وذلك للأسباب التالية:

- غياب العلاقات السببية بين المتغيرات وصعوبة قياسها.
 - عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المفسرة.
 - في حالة رفض نموذج القياس الاقتصادي اقتصاديا وإحصائيا وتنبؤيا باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة، لكون هذه النماذج (الانحدارية) ورغم استعمالها لمعلومات معتبرة وتطلبها لإمكانات علمية وبشرية كبيرة، فإن نتائجها ليست دوما في مستوى هذا الجهد.
 - بساطة تركيب نماذج السلاسل الزمنية وسهولة تفسير ونتائجها بالنسبة للمسيرين.
- وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى ماهية السلاسل الزمنية، طبيعتها، واستقراريتها، والتكامل المشترك، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ.

2-1-1- ماهية السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية من أكثر الطرق استخدامات لتفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو عبر السلوك الماضي لذلك المتغير، وبذلك فإن بيانات السلاسل الزمنية هي عبارة عن بيانات مرتبة زمنيا بالأيام أو الأسابيع أو الشهور أو فصول السنة الأربعة أو السنوات، وتعتبر معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية عن اتجاهات طويلة المدى أي (ارتفاعات أو انخفاضات في المدى الطويل)، أو تقلبات دورية الحركة شبه الموجبة أعلى وأسفل الاتجاه التي تظهر كل عدة السنوات، والتغيرات الفصلية هي التغيرات التي تتكرر بانتظام كل سنة، بسبب الطقس أو الأحوال الاجتماعية أو التأثيرات غير المعتادة أو العشوائية التي تنشأ من الاضطرابات أو الكوارث الطبيعية أو الحروب أو غيرها من الأحداث غير المعتادة.

2-1-2- تعريف السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، مأخوذة خلال فترات زمنية من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة (y_t) متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن، كل قيمة لتفاعل عدد

كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة أو التي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات: (علي، 2007، صفحة 279)

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

والسلسلة الزمنية (Time Séries) هي عبارة عن مجموعة من القيم المشاهدات (Observation) التي تأخذها ظاهرة معينة في فترة زمنية غالباً ما تكون متساوية ومتتالية، (طعمة و إيمان حسين حنوش، 2009، صفحة 395) والعلاقة التالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين: أحدهما يمثل الزمن (المتغير المستقل)، والثاني يمثل قيمة الظاهرة (المتغير المعتمد)، ويمكن صياغته على الشكل التالي: $y = f(x)$ (الحسناوي، 2002، الصفحات 396-397)

حيث تمثل الفترات الزمنية: x ، وتمثل قيمة الظاهرة: y

والهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية، هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية المختلفة، وبالتالي إجراء التنبؤات لهذه الظاهرة، وعادة ما توصف هذه التنبؤات بالتنبؤات قصيرة الأمد، وذلك لكون أسلوب الحصول عليها بسيط يأخذ بعين الاعتبار دراسة الظاهرة بشكل عام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة على نمط تكوين تلك الظاهرة.

تقسم السلاسل الزمنية إلى نوعين: الأولى تعرف بالسلاسل الزمنية المستمرة (Time Séries Continuus) وفيها تتكون البيانات باستمرار الزمن، ومثال ذلك ظاهرة الولادات أو الوفيات أو الدخل القومي... إلخ، في حين النوع الثاني من السلاسل الزمنية يعرف بالسلاسل الزمنية المتقطعة (Time Séries Discrete) وفيها تتكون البيانات خلال فترة زمنية محددة، مثال ذلك كميات المطر المتساقطة في فصل معين دون آخر، وكذلك الهزات الأرضية أو البراكين الثائرة، وسواء كانت السلسلة الزمنية مستمرة أو متقطعة فإن طبيعة تكوينها يتأثر بتغير المركبات المكونة لها.

2-1-3- مركبات السلاسل الزمنية

يقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، وهي تفيد في تحديد سلوكها في الماضي وكذا المستقبل، ويمكن

إدراج هذه المركبات في العناصر التالية:

- الاتجاه العام Séculaire Trend

- التغيرات الموسمية Seasonal variations

- التغيرات الدورية Cyclical variations

- التغيرات العشوائية العرضية Random variations

يقصد بالاتجاه العام للظاهرة ميل قيم الظاهرة نحو الزيادة أو النقصان خلال فترة زمنية معينة، حيث يقال أن الاتجاه العام للظاهرة موجب إذا تزايدت قيم الظاهرة بمرور الزمن، في حين يكون للسلسلة الزمنية اتجاه عام سالب إذا اتجهت قيم الظاهرة إلى التناقص خلال الفترة الزمنية المدروسة، قد يأخذ الاتجاه العام شكل خط مستقيم أو شكل منحني، والذي يجسد التغير على المدى البعيد، وهذا الاتجاه قد يكون خطيا، وبالتالي الزيادة من فترة إلى أخرى تكون بنسب مئوية ثابتة.

وقد نجد في الواقع أشكالا مختلفة للاتجاه العام، ومعالجتها تتم بواسطة التحويل اللوغاريتمي، مما يظهر اتجاهها خطيا، أو بواسطة تقنيات الانحدار غير الخطي في حالة العلاقات المختلفة لمكونات السلسلة الزمنية التي تكون معقدة جدا. (حشمان، 2010، صفحة 26) وتعتبر مركبة الاتجاه العام من أهم المركبات في المدى الطويل، إذ يمكن الاعتماد عليها أساسا في بناء التنبؤات المستقبلية. (بدار، 2013)

تعد التغيرات الموسمية من المركبات الأساسية للسلسلة الزمنية، ويظهر تأثيرها بشكل منتظم خلال فترة زمنية معينة قد تكون ربع سنة أو كل فصل أو شهر، وتحدث هذه التغيرات نتيجة لاختلاف المناخ أو عادات اجتماعية أو مناسبات دينية، على عكس التغيرات الدورية هي التغيرات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية من ارتفاع وهبوط بمدة تتجاوز السنة، وبيانها كبيان دالة الجيب أو الجيب تمام، مثال ذلك فترة الرخاء أو الكساد التي يمر بها اقتصاد بلد معين، وهناك ثلاثة أنواع من الدورات:

1- دورات طويلة وأمدتها حوالي نصف قرن.

2- دورات متوسطة وأمدتها حوالي عشرة سنوات.

3- دورات قصيرة وأمدتها حوالي خمسة سنوات.

يمكن إظهار التقلبات الدورية، عندما تتوفر عينات إحصائية كبيرة لفترات زمنية طويلة، المرتبطة بالديناميكية العامة لنشاط السوق، وبالمرحلة التي يوجد فيها اقتصاد بلد ما من الدورة الاقتصادية العامة. (علي، 2007، صفحة 280)، أما التغيرات العشوائية أو العرضية والتي غالبا ما يشار إليها عند حصول ظروف شاذة أو عوامل مفاجئة كالحروب والفيضانات والزلازل وانتشار الأوبئة وغيرها، (طيبة، 2008، صفحة 183) والتي من شأنها التأثير في زيادة قيم الظاهرة أو نقصانها، ونتيجة لصعوبة الفصل بين التغيرات الدورية والتغيرات العشوائية لذلك

يجرى تحليل تأثير هذين المركبين سوية، ويشار إلى ذلك بتأثير المتبقي من قيم الظاهرة بعد استبعاد أثر كل من الاتجاه العام والتغيرات الموسمية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المركبات الأربعة المذكورة أعلاه تمثل حجر الأساس في بناء النماذج، والذي فيه يفترض السلاسل الزمنية، وأول هذه النماذج ما يعرف بالنموذج التجميعي (Additive model) بأن قيمة الظاهرة للفترة الزمنية المحددة تتولد نتيجة لحاصل جمع المركبات المتمثلة بالاتجاه العام، الموسمية، التغيرات الدورية والعرضية، ويمكن كتابة هذا النموذج بالشكل التالي: (رقاني، 2014، صفحة 81)

$$Y_i = T_i + S_i + C_i + I_i$$

حيث أن:

Y_i تمثل قيمة الظاهرة في الفترة:

T_i تمثل القيمة الاتجاهية في الفترة: i

S_i تمثل التغير الموسمي في الفترة: i

C_i تمثل التغير الدوري في الفترة: i

I_i تمثل التغير العرضي في الفترة: i

أما النوع الثاني من نماذج السلاسل الزمنية فيسمى حاصل الضرب (Multiplicative mode) وفيه تتولد الظاهرة نتيجة لحاصل ضرب المركبات الأربعة السالفة الذكر، ويمكن صياغة هذا النموذج بالشكل التالي:

$$Y_i = T_i \cdot S_i \cdot C_i \cdot I_i$$

حيث أن الرموز في النموذج أعلاه تأخذ نفس المعنى المذكور في النموذج التجميعي، علماً أن الاتجاه العام هو المتغير الوحيد الذي يقاس بوحدات الظاهرة المدروسة، أما باقي المركبات فهي قيم نسبية، وبأخذ اللوغاريتم لطرفي نموذج حاصل الضرب يتحول إلى النموذج التجميعي، في الواقع التطبيقي يستخدم نموذج حاصل الضرب في حالة بقاء نسبة التغير الموسمي إلى الاتجاه العام ثابتة، وفي حالة ثبات التغيرات الموسمية يفضل استخدام النموذج التجميعي.

2-1-4- طبيعة السلاسل الزمنية

للسلاسل الزمنية نوعين، سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة، ولكن قبل ذلك نتطرق إلى تحليل دوال الارتباط الذاتي لأهميتها في تحديد السلاسل المستقرة من السلاسل غير المستقرة، وكذا في تحديد درجة الانحدار الذاتي ونماذج المتوسطات المتحركة.

2-1-5- استقرارية السلاسل الزمنية

كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية تفترض أنها مستقرة، وصفة الإستقرارية تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية التي سوف نتعرض لها فيما بعد، وفي حالة غياب صفة الإستقرارية، فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالبا زائفا، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة.

2-1-5-1- مفهوم وخصائص استقرارية السلاسل الزمنية

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية، كما يمكن أن نذكر المعنى أو المدلول التقني للاستقرارية والذي مفاده أنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذ لم يتغير متوسطها وتباينها منهجيا مع الزمن.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نذكر خصائص استقرار السلسلة الزمنية، حيث تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفر: (خربوش، 2015)

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن (مستقل عن الزمن) على النحو التالي: $(yt) = (yt+m) = \mu \forall, \forall m$

- ثبات التباين عبر الزمن على النحو التالي: $Var(yt) = (yt - \mu)^2 = \delta^2 \forall t$

- التغاير مستقل عن الزمن؛ أي أن يكون التغاير covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير على النحو التالي:

$$COV(yt, yt+k) = E[(yt - \mu)(yt+k - \mu)] = \gamma k$$

ويظهر من خلال هذه الخصائص أنه يكون مسار لتشويش أبيض ϵ_t به كل ϵ_t مستقلين ويخضعون لنفس التوزيع $N(\delta\epsilon)$ مستقرا.

إذن تكون سلسلة زمنية مستقرة فقط إذا كانت تحقق مسار مستقر، إذ يستلزم هذا أن السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية، وبصفة أكثر عمومية لا يكون أي عامل يتطور عبر الزمن.

2-5-1-2 اختبارات الإستقرارية

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، نذكر منها: (رقاني، 2014، الصفحات 86-87)

2-5-1-2-1 الشكل البياني

يعتبر الشكل البياني من بين الوسائل التي نستطيع من خلالها تحديد ما إذا كانت المجردة وليس بالاعتماد على أدوات إحصائية محضة، فهي مهمة في إعطاء ولو فكرة بسيطة عن إمكانية استقرارية السلسلة من عدمها، إذا

كانت السلسلة الزمنية لا توجد فيها لا مركبة الاتجاه العام أو على الفصلية أو الإثنين معا مع عدم وجود تغير هيكلي في شكل السلسلة فهي سلسلة مستقرة، لأن هناك بعض السلاسل التي لا توجد فيها لا مركبة الاتجاه العام ولا المركبة الفصلية، فهي رغم ذلك غير مستقرة، خصوصا تلك السلاسل التي طرأ عليها تغيرات هيكلية، فهي غير مستقرة من الشكل DS، كما أن السلاسل التي تقلبها (تباينها) غير ثابتة هي أيضا سلاسل غير مستقرة.

2-2-5-1-2 دالة الارتباط الذاتي

إذا كانت قيم دالة الارتباط الذاتي تتناقص بسرعة إلى أن تنعدم قبل ربع المشاهدة، فإنه يمكن اعتبار أن السلسلة التي بحوزتنا مستقرة، غير ذلك فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، مثلا إذا لم تنعدم مدلولية دالة الارتباط الذاتي حتى بعد ربع المشاهدات أو في حالة أخرى، تنعدم قبل ربع المشاهدات ثم تعود إلى الارتفاع مرة أخرى، ومن بين استخدامات دالة الارتباط الذاتي نذكر:

- تقيس درجة الارتباط بين مشاهدات الظاهرة المدروسة.
- تساعد في تحديد درجة نماذج المتوسطات المتحركة.
- تساعد على تحديد مدى استقرارية السلسلة الزمنية، أو الذي يتجلى في أن معاملات دالة الارتباط الذاتي.
- تتلشى بسرعة، أي قبل الدرجة k والتي تعادل $(\frac{T}{4})$ كما هو متفق عليه.
- تساعد في كشف أسباب عدم الإستقرارية كالفصلية، الاتجاه العام... إلخ. (انظر الملحق رقم: (1-2))

2-2-5-1-3 اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرين Jarque-Bera

يعتبر اختبار Jarque-Bera من أهم الاختبارات التي تكشف عن إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات (α) أكبر من 5% فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي والعكس صحيح.

2-2-5-1-4 التكامل المشترك (cointegration)

ظهرت تقنية التكامل المتزامن في الثمانينات، واعتمد في تطويره على استقرار السلاسل الزمنية، ويقوم تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض أن هناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية، يجب أن تتباعد على بعضها البعض على الأقل في الأجل الطويل.

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويمر بالخطوات التالية: (عطية، بدون سنة، صفحة 670)

- الخطوة الأولى؛ تحديد رتبة تكامل سلسلة زمنية على حدا، وذلك عن طريق اختبار (Dickey-Fuller)، فإذا كانت كل سلسلة متكاملة من نفس الرتبة تكون أمام وجود التكامل المشترك.
- الخطوة الثانية؛ اختبار عدد علاقات التكامل المشترك، ففي حالة وجود علاقة واحدة نستعمل اختبار (Engel- Granger)، وإذا وجد أكثر من علاقة للتكامل المشترك نقوم باختبار (Johannsen).
- الخطوة الثالثة؛ إذا كانت هنالك علاقة تكامل مشترك مؤكدة ننتقل الى مرحلة التقدير عن طريق تقديم نموذج تصحيح الخطأ أو نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

تعرف درجة المتغير كما قدمها (Engle Granger) 1987 للمتغيرات قيد الدراسة بأنهما تملك درجة التكامل، إذ يمكن القول عن المتغير (Y_t) بأنه متغير متكامل من الرتبة (d) إذا أمكن جعله ساكناً أو مستقراً بعد أخذ (d) ونرمز لذلك $I(d)$ ، فمثلاً يكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى نرمز له:

$$Y_t \sim I(1) \text{ (صباح و برحومة، 2014، صفحة بدون صفحة)}$$

توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومن أهمها:

5-2-5-1-2- اختبار إنجل جرانجر (Granger-Engle Test)

حيث تعد منهجيته ذات خطوتين من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، ويعتمد اختبار الفرض العدمي القاتل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقر فيمكن قبول فرضية العدم، أي عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشتمل على جذر الوحدة فيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرين، ولإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- اختبار رتبة التكامل بين المتغيرات، إذ يجب أن تكون متكاملة من نفس الرتبة.
- كلا المتغيرين مستقرين $I(0)$ ، ليس من الضروري إكمال باقي الخطوات.
- إذا كانت المتغيرات متكاملة من درجة مختلفة من الممكن استنتاج أنه غير متكاملة.
- إذا كان المتغيران متكاملان من الدرجة نفسها ننتقل للخطوة الثانية.

3- نتائج الدراسة

3-1- قياس وتحليل البيانات الإحصائية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021)

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية الملائمة لهذا الغرض، وقد تم اختيار هذه الفترة الممتدة 1980 إلى 2021 كون الجزائر مرت بعدة أزمات تطلبت إصلاحات اقتصادية تستهدف تحسين معدل النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض الإصلاحات كانت مفروضة من جهات دولية، ساهم بفرض استثمارات أجنبية مباشرة خاصة في مجال المحروقات ما دفع الدولة الجزائرية لسن تشريعات لتقيدها مثل قاعدة 49/51، ليتم بعدها الانفتاح نحو هذه الاستثمارات واعتبارها كمورد للتمويل بديل عن القروض الأجنبية.

3-1-1- متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي، أما بيانات السلسلتين لمتغيري الدراسة مأخوذة بتردد سنوي للفترة المذكورة أعلاه، وهي مستقاة من قاعدة البيانات البنك العالمي، والجدول رقم (3-1) أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-1) يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2021)

	FDI	GDP
1980	0.823384606	0.790606972
1981	0.029780564	2.999996088
1982	-0.118497114	6.400004115
1983	0.000855798	5.400003025
1984	0.001494768	5.599996529
1985	0.000686577	3.699997255
1986	0.008347245	0.400001003
1987	0.005560703999999999	-0.699997526
1988	0.022031473	-1.000005491
1989	0.021733994	4.400002161
1990	0.000539763	0.80000058
1991	0.025458852	-1.200000586
1992	0.06249592	1.800002303
1993	2.00218e-06	-2.100000758

1994	2.35055e-06	-0.899996552
1995	2.39439e-06	3.79999479
1996	0.575183345	4.09999847
1997	0.539669753	1.099999939
1998	1.258825326	5.100003609
1999	0.5994983	3.200001552
2000	0.511220955	3.8
2001	2.033266381	3
2002	1.876239118	5.6
2003	0.939901028	7.2
2004	1.036824406	4.3
2005	1.120174447	5.9
2006	1.573137468	1.7
2007	1.249646612	3.4
2008	1.543038734	2.4
2009	2.001975533	1.6
2010	1.426963316	3.6
2011	1.285534323	2.899999999
2012	0.717693027	3.4
2013	0.806601359	2.8
2014	0.702589358	3.8
2015	-0.324012191	3.7
2016	1.023696075	3.2
2017	0.723259981	1.3
2018	0.83820742	1.2
2019	0.80414399	1
2020	0.784883313	-5.1
2021	0.531681219	3.5

المصدر: بيانات البنك العالمي.

من خلال الجدول رقم: (1-2) أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980-1986) كانت معدلاته ضعيفة بالمقارنة مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 0,79 إلى 5,60 في نهاية سنة 1984، حيث اتسمت تلك الفترة بارتفاع أسعار المحروقات واعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي، لكن مع بداية سنة 1986 انخفضت أسعار المحروقات في السوق العالمية ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي، حيث هبط في البداية إلى 3,69 في نهاية سنة 1985 وتناقص إلى أن وصل عند 1- في سنة 1988، بعدها قامت الجزائر

بإصلاحات وبرامج اقتصادية كانت مفروضة من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تحسين أداء اقتصادها ومعالجة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات.

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أيضا أن المرحلة الأولى للتثبيت الاقتصادي (1989/05/31 - 1991/05/30) تميزت بانتعاش الناتج المحلي الإجمالي نتيجة القروض المقدمة من طرف الصندوق النقد الدولي، ووصل معاملاته إلى 4,40 إلا أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر بقي متدنيا عند 0,02 وهذا لأن هذه الفترة تميزت بعدم الاستقرار السياسي، تم تلتها المرحلة الثانية التي كانت استمرارية لبرنامج التثبيت الاقتصادي (1991/06/03-1992/03/20) نتيجة الصدمة الثانية لانخفاض أسعار المحروقات لاحظنا انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي عند 1,20- رغم انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بقيت تتراوح مكانها عند 0,02.

تم تلتها المرحلة الثالثة من (أفريل 1994 - مارس 1995) التي تميزت بالاستقرار الأمني، إلا أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات أهمها خصخصة الشركات العمومية المفلسة، وإعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث شكل عبء خدمة الديون هاجسا كبيرا على عدم استقرار ميزان المدفوعات، وهذا ما نلاحظه سنة 1993 حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,10- إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قفز إلى 2 نتيجة الشراكات التي قامت بها الجزائر مع الشركات الأجنبية، وخاصة في مجال المحروقات.

ثم تلتها مرحلة التعديل الهيكلي (31 مارس 1995 - 01 أفريل 1996) إذ نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض إلى 0,57 وهذا لتعرض الكثير من الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى عمليات التخريب في العشرية السوداء، كما نلاحظ تحسنا نوعيا في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 5,10 مع نهاية سنة 1998.

ومع بداية سنة 2000 حظيت الجزائر ببجوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل إلى 7,20 سنة 2003 وهي مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والتي اهتمت من خلالها اهتمت الجزائر بتحسين بنيتها التحتية، بإطلاق مشاريع كبرى ستساهم في التنمية الاقتصادية، ورغم انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في فترة البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي (2005-2009) ثم فترة توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بتكملة المشاريع الكبرى المعطلة، والانهاء منها إلى أن ساعد في رفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2 كأقصى حد له في نهاية الفترة، وهذا لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت في شكل شراكة مع الدولة أو شركات لإنجاز المشاريع الكبرى، إلا أن هذا المعدل انخفض إلى 0,70 نتيجة اتخاذ الدولة إجراءات ردعية ضد الشركات الأجنبية التي استغلت الفراغات القانونية لتحقيق أهدافها المالية على حساب الاتفاقيات المبرمة، إذ نلاحظ أن المعدل وصل إلى 0,32- سنة 2015، ورغم انخفاض أسعار النفط في سنة

2014 إلا أن احتياطي الصرف الذي وصل إلى 142 مليار دولار ساهم في ثبات معدل الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2,80 إلى 3,80 .

ثم جاءت مرحلة جائحة كورونا (2019-2021) التي انعكست آثارها على الاقتصاد العالمي وليس الجزائر فقط، حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى أدنى مستوى له ليصل إلى 5,10- مع نهاية سنة 2020 وهو أدنى معدل خلال فترة الدراسة، لكن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر حافظ على ثباته عند 0,80 رغم كل التحفيزات التي قامت بها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار، كما نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى 3,50 مع نهاية جائحة كورونا.

3-1-2- الإحصاء الوصفي للمتغيرات

من خلال الجدول رقم (2-3) أدناه سيتم التطرق لمصفوفة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	FDI	GDP
Mean	0.644374	2.568824
Median	0.651044	3.100000
Maximum	2.033266	7.200000
Minimum	-0.324012	-5.100000
Std. Dev.	0.637294	2.479885
Skewness	0.491696	-0.727004
Kurtosis	2.302603	3.784842
Jarque-Bera	2.543491	4.777699
Probability	0.280342	0.091735
Sum	27.06372	107.8906
Sum Sq. Dev.	16.65186	252.1431
Observations	42	42

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (2-2) الذي يبين المعاملات الإحصائية لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر وسلسلة الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2021، أي بـ: 42 مشاهدة حيث نلاحظ أن:

➤ البيانات الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر كانت كالتالي:

- المتوسط الحسابي قدر بـ: 0,64 وهو مقارب للوسيط الذي قدر بـ: 0,65 وهو ما يدل على أن القيم معتدلة فيما بينها.
- أدنى قيمة له كانت 0,32 - أما أعلى قيمة بلغت 2,03 ما يدل على أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة كانت ضعيفة.
- أما الانحراف المعياري 0,63 فهو قريب من الصفر ما يدل على أن السلسلة الإحصائية أفضل، وأن القيم تشتت حول وسطها الحسابي، وهذا ما نلاحظه من خلال الرسم البياني رقم (3-1).
- كما نلاحظ أن مؤشر سكوانس للتناظر والالتواء هو 0,49 وهو أكبر من 0 ما يدل على أن شكل التوزيع ملتوي ليسار.

- مؤشر كيرتيزيس لاعتدالية التوزيع قدر بـ: 2,30 وهو أقل من 3 ما يدل على أن شكل التوزيع متفلطح.

➤ أما البيانات الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي كانت كالتالي:

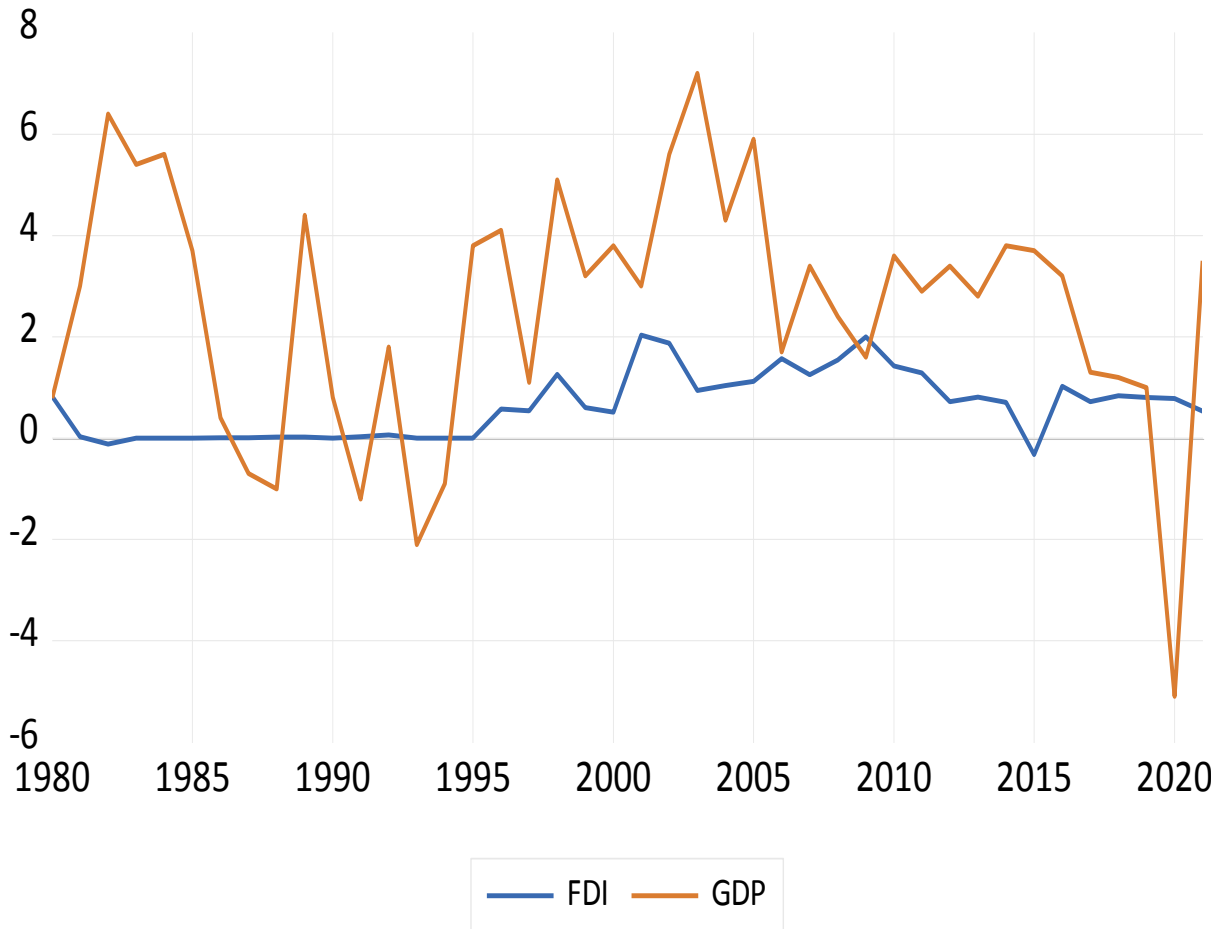
- المتوسط الحسابي قدر بـ: 2,56 وهو مقارب للوسيط الذي قدر بـ: 3,10 وهو ما يدل على القيم معتدلة فيما بينها.
- أدنى قيمة له كانت 5,10 - أما أعلى قيمة بلغت 7,20 ما يدل على أن معدل الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذباً خلال فترة الدراسة، وأنه انخفض إلى قيم سالبة، وهذا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي.
- الانحراف المعياري قدر بـ: 2,47 فهو بعيد عن الصفر ما يدل على أن القيم تشتت بعيداً عن وسطها الحسابي.
- كما نلاحظ أن مؤشر سكوانس للتناظر والالتواء قدر بـ: 0,72 - وهو أقل من 0 ما يدل على أن شكل التوزيع ملتوي لليمين.

- مؤشر كيرتيزيس لاعتدالية التوزيع قدر بـ: 3,78 أكبر من 3 ما يدل على أن شكل التوزيع متطوّل.

3-1-3 مصفوفة الارتباط الخطي

يوضح الشكل (3-1) أدناه مصفوفة الارتباط الخطي المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1980-2021).

الشكل رقم (1-3) يمثل منحني مصفوفة الارتباط الخطي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (1-2) نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان مستقرا عند القيمة 0 خلال الفترة (1990-1980) إلا أن الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذبا بين القيم الموجبة والقيم السالبة، حيث وصل إلى 6,4 كقيمة موجبة وهبط إلى -0,69 كقيمة سالبة، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما. أما من الفترة (2001-1990) فقد لاحظنا تحسنا نسبيا في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفع إلى 2,03 كقيمة موجبة خلال سنة 2001، أما الناتج المحلي فقد حافظ على القيمة الموجبة ووصل إلى 7,20 سنة 2003.

أما من الفترة (2010-2002) فقد عرف معدل الاستثمار الأجنبي المباشر استقرارا نسبيا تراوح ما بين 01 إلى 02 وهو معدل ضعيف أما الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض وصل إلى 7.2 كأعلى نسبة سنة 2003 و 1.5 كأدنى نسبة سنة 2009 ليعاود الارتفاع مع نهاية 2010 ليصل إلى 3.6

أما الفترة من (2010-2021) فقد انخفض فيها معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القيم السالبة عند 0,32- سنة 2015 ثم قفز إلى قيمة موجبة في سنة 2021، أما الناتج المحلي الإجمالي بقي بقيم موجبة تراوحت بين 1 و 3,8 إلا أن انخفضت إلى قيمة سالبة وصلت على 5,10- في أوج فترة جائحة كورونا التي أثرت على كل اقتصادات العالم، تم ارتفعت إلى 3,5 مع نهاية 2021 كقيمة موجبة، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة العلاقة بينهما.

والجدول رقم (3-3) يوضح ويلخص هذه العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة ومعامل الارتباط بينهما.

الجدول رقم (3-3): مصفوفة الارتباط الخطي

Covariance Analysis: Ordinary

Sample: 1980 2021

Included observations: 42

Correlation		
Probability	FDI	GDP
FDI	1.000000 -----	
GDP	0.170589 0.2801	1.000000 -----

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الخطي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي بلغ $r = 0,17$ وهو غير معنوي إحصائياً عند مستوى 5 % و 1 % ومعنى ذلك أنه توجد علاقة غير معنوية إحصائياً بين المتغيرين، وهذا يدل على ضعف العلاقة بين المتغيرين.

3-2- دراسة السلاسل الزمنية

لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية لابد من إجراء الاختبارات التالية:

3-2-1- اختبار التكامل المشترك بمنهجية Engle Granger

بما أن دراستنا التطبيقية سوف تعتمد على سلاسل زمنية سوف نقوم بعرض بعض الأدبيات الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك.

لتكن السلسلتين الزمنيتين X_t و y_t (مستقلتان عن بعضهما البعض)، حيث أن كل سلسلة زمنية تتبع مسارا عشوائيا حيث: $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ (1)
كل من السلسلتين x_t و y_t غير مستقرتين، ويمكن كتابة في هذه الحالة أن $I(1)$ x_t $\rightarrow$ و $I(1)$ y_t $\rightarrow$ والحصول على سلاسل زمنية مستقرة يجب مفاضلة المتغيرات مرة واحدة. إن عدم استقراره السلاسل الزمنية يمكن التعبير عنها احصائيا على النحو التالي:

$$Y_t : y_1 = y_0 + \varepsilon_1$$

$$y_2 = y_1 + \varepsilon_2 = y_0 + \varepsilon_1 + \varepsilon_2$$

$$..... y_t = y_0 + \sum_{i=1}^t \varepsilon_i , \varepsilon_i \text{ iid } (0, \sigma_\varepsilon^2)$$

بصفة عامة اذا كان لدينا سلسلتين زمنيتين x_t و y_t (غير مستقرتين) و متكاملتين من الدرجة $I(d)$ ، فالمزج الخطي $\varepsilon_t = y_t - a x_t - b$ كذلك متكاملة من الدرجة $I(d)$ ، حيث أن الانحدار الذي نحصل عليه والنتائج عن مزج خطي لسلاسل زمنية غير مستقرة يسمى بالانحدار الزائف (Spurious regression) ويتميز الانحدار الزائف بارتفاع معامل التحديد R^2 واتجاهه نحو الواحد الصحيح، وهذا ناتج عن تأثير الاتجاه العام (trend)، في حين أن المتغيرات لا تربط بينها أية علاقة، أي أنها تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل.

تنحصر فكرة التكامل المشترك أنه في المدى القصير السلسلتين x_t و y_t يمكن أن يشهدا تطورا و مسارا مختلفا، لكن في المدى الطويل يسيران جنبا الى جنب، أي أنه توجد علاقة مستقرة في المدى الطويل بين x_t و y_t بحيث أن انحدار المدى الطويل أو انحدار التكامل المشترك يأخذ الصيغة التالية: $y_t = a x_t + b$
لتكن لدينا السلسلتين x_t و y_t حيث أن $x_t \rightarrow I(1)$ و $y_t \rightarrow I(1)$ ، فإذا تحصلنا على المزج الخطي التالي:

$$y_t - a x_t - b = \varepsilon_t \quad I(0) \rightarrow$$

فيمكن القول في هذه الحالة أن السلسلتين الزمنيتين x_t و y_t تربط بينهما علاقة تكامل مشتركا (أو متكاملتين تكاملا مشتركا)، ونكتب: $x_t, y_t \rightarrow C I(1, 1)$ (10)

2-2-3 اختبار جذر الوحدة ADF test

1-2-2-3 مفهوم اختبار جذر الوحدة ADF test

سنعتمد على اختبار ديكي فولير المعزز ADF، حيث يركز هذا الاختبار على صيغ الانحدار التالية:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+2} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+2} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن P : عدد التأخرات في النموذج.

Δ : التفاضل الأول للمتغير.

ε_t : خطأ التقدير العشوائي.

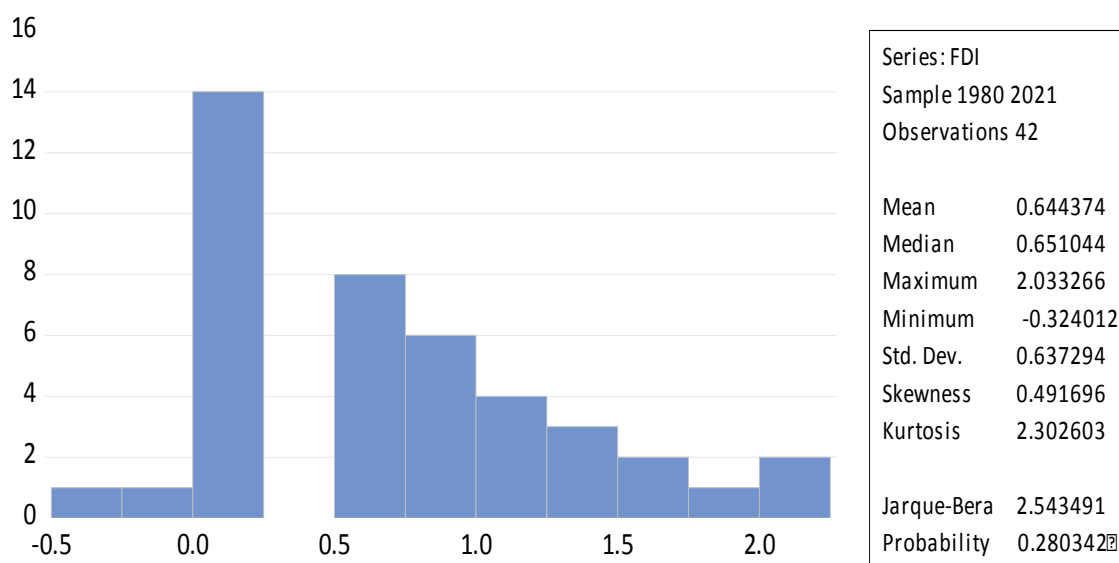
بعد تقدير النماذج الثلاثة يتم الحصول على الإحصائية $t\phi_j$ التي تخضع إلى توزيع Student

ويقوم اختبار جذر الوحدة على اختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0 : \rho = 0$ - الفرضية العدمية

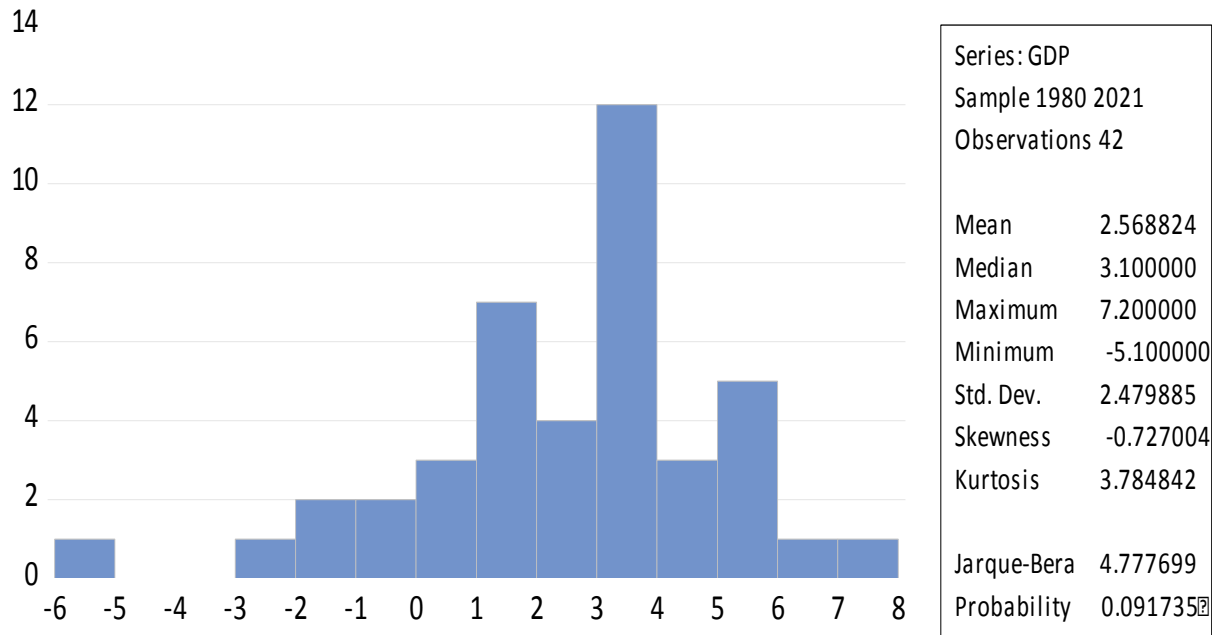
$H_1 : |\rho| < 0$ - الفرضية البديلة

الشكل رقم (2-3) سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج



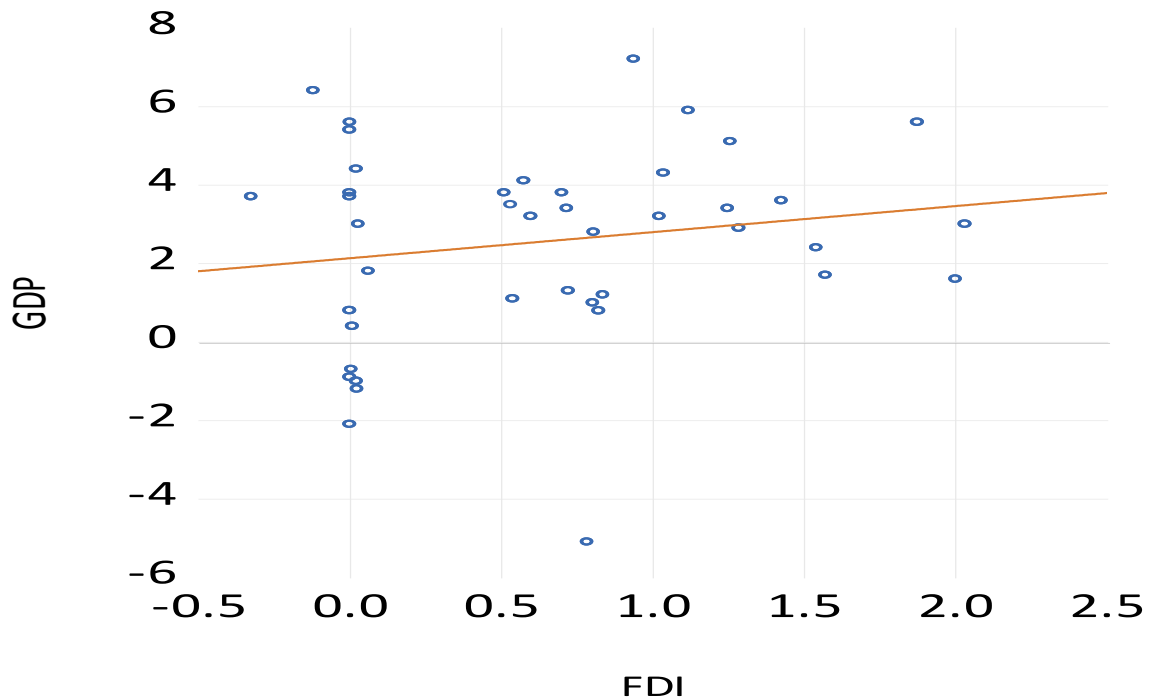
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الشكل رقم (3-3) سلسلة النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الشكل رقم (4-3) الدالة الخطية GDP و FDI



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

2-2-2-3- نتائج اختبار جذر الوحدة ADF Test

يوضح الجدول رقم (4-3) أدناه نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند المستوى (level).

الجدول رقم (4-3) نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند المستوى (level)

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.184328	0.1017
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.841064	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.647945	0.0932
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.668529	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند المستوى (level) نلاحظ أن القيم المطلقة للإحصائية $|t\Phi_j|$ أقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، كما توضح نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند الفروق الأولى (First diff) أن القيم المطلقة للإحصائية $|t\Phi_j|$ تفوق القيم الحرجة، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى، أي أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل $I(1)$.

3-2-3- تقدير الانحدار

الجدول رقم: (3-5) نتائج تقدير الانحدار (المتغير التابع النمو الاقتصادي)

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Sample: 1980 2021

Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.141082	0.546191	3.920024	0.0003
FDI	0.663809	0.606247	1.094949	0.2801
R-squared	0.029101	Mean dependent var		2.568824
Adjusted R-squared	0.004828	S.D. dependent var		2.479885
S.E. of regression	2.473892	Akaike info criterion		4.695910

Sum squared resid	244.8056	Schwarz criterion	4.778656
Log likelihood	-96.61411	Hannan-Quinn criter.	4.726240
F-statistic	1.198914	Durbin-Watson stat	1.367599
Prob(F-statistic)	0.280088		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يقدر معامل التحديد (R^2) بـ 0,029 وهذا يدل على أن النموذج قد فسر نسبة 2,91% فقط من تغيرات المتغير التابع (FDI) وهي نسبة ضعيفة جدا، أما النسبة المتبقية فهي ناتجة عن متغيرات لم يتضمنها النموذج. تقدر الإحصائية F -statistic بـ 1,198 وغير معنوية إحصائيا عند مستوى 1 %، وهذا ما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية أي أن معاملات الانحدار معدومة، وبالتالي فالنموذج المقدر غير معنوي كليا عند مستوى 1 % . النتائج عموما تعكس واقع الاقتصاد الجزائري وضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، وتنوع هيكل الاقتصاد الجزائري.

3-2-4- اختبار سكون بواقي الانحدار

بعد الحصول على بواقي الانحدار ε_t وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة صفر.

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t$$

والجدول رقم (3-6) يوضح نتائج اختبار سكون البواقي (اختبار ديكي فولير المعزز وكذلك اختبار فيليبس بيرسون) على النحو التالي:

الجدول رقم: (3-6) اختبار سكون بواقي الانحدار.

Null Hypothesis: ut has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.698179	0.2428
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج اختبار سكون البواقي اتضح لنا أن القيمة المطلقة للإحصائية $|t\Phi_j|$ أقل القيم الحرجة، مما يدفعنا الى قبول الفرضية العدمية أي عدم استقراره بواقي الانحدار عند المستوى، ما يؤكد عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

5-2-3- نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

3-5-2-1- تقديم النموذج

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR)، ونموذج الانحدار الذاتي يستخدم لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة، ويعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى، وإذا افترضنا لدينا سلسلتين زمنيتين x_t و y_t فإن النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين يوضع على النحو التالي:

$$y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1} * y_{t-1} + \beta_{1.2} * x_{t-1} + \varepsilon_1$$

$$x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1} * y_{t-1} + \beta_{2.2} * x_{t-1} + \varepsilon_2$$

كلا المعادلتين تظهران أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية وعلى فترة إبطاء للمتغير الآخر، وكلا المعادلتين تشكلا نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بإبطاء فترة واحدة.

وإذا كان كل من x_t و y_t مستقرتان فيمكن تقدير المعلمات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية Ols أما إذا كان كل من x_t و y_t غير مستقرتين في المستوى الأصلي، ولكنهما مستقرتان عند الفروق الأولى، فإنه يتم تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1} * \Delta y_{t-1} + \beta_{1.2} * \Delta x_{t-1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1} * \Delta y_{t-1} + \beta_{2.2} * \Delta x_{t-1} + \varepsilon_2$$

يرتكز اختبار علاقات السببية على وضع الفرضيتين التاليتين:

$H_0 : y_{2t}$ لا يسبب y_{1t} ، إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 التالية :

$$H_0 : \beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13} \dots \dots \dots = \beta_{1P} = 0$$

التالية : H_0 ، إذا تم قبول الفرضية العدمية y_{2t} لا يسبب y_{1t} : H_0

$$H_0 : \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} \dots \dots \dots = \alpha_{1P} = 0$$

كما يمكننا إجراء الاختبار على النحو التالي:

فرضية أن y_{1t} يسبب y_{2t}

$$H_0 : \beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13} \dots \dots \dots = \beta_{1p} = 0 \text{ et } y_{1t} = \gamma_1 + \alpha_{11}y_{t1-1} + \alpha_{12}y_{t1-2} + \dots \dots \alpha_{1p}y_{t1-p}$$

y_{1t} لا يسبب y_{2t}

$$H_1 : \beta \neq 0 \text{ يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي } y_{1t} \text{ يسبب } y_{2t}$$

فرضية أن y_{2t} يسبب y_{1t}

$$H_0 : \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} \dots \dots \dots = \alpha_{1p} = 0 \text{ et } y_{2t} = \gamma_2 + \beta_{21}y_{t2-1} + \beta_{22}y_{t2-2} + \dots \dots \beta_{2p}y_{t2-p}$$

y_{2t} لا يسبب y_{1t}

$$H_1 : \alpha \neq 0 \text{ يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي } y_{2t} \text{ يسبب } y_{1t}$$

يرتكز الاختبار على تحديد قيمة الاحصائية F^* ومقارنتها بالاحصائية $F_{statistic}$ إحصائية فيشر (الجدولية، وفقا للقواعد التالية:

نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد علاقات سببية : $F^* < F_{statistic}$

نرفض الفرضية H_0 : أي أنه توجد علاقات سببية $F^* > F_{statistic}$

حيث أن الاحصائية F^* تحدد وفق العلاقة التالية :

$$F^* = \frac{(SCRR - SCR U) / c}{SCR U / (n - k - 1)}$$

حيث: SCRR : مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة (constraint)

SCR U : مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة غير المختزلة (non constraint)

c : عدد المعلومات المراد اختبار معنويتها إحصائيا

n-k-1 : درجة الحرية

2-5-2-3 نتائج تقدير نموذج VAR

يوضح الجدول رقم (7-3) أدناه نتائج تقدير نموذج VAR

الجدول رقم: (7-3) نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Included observations: 40 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	FDI	GDP
FDI(-1)	0.589190 (0.16070) [3.66642]	0.188558 (0.85209) [0.22129]
FDI(-2)	0.145336 (0.16152) [0.89977]	0.698234 (0.85647) [0.81524]
GDP(-1)	0.005484 (0.03267) [0.16785]	0.282336 (0.17325) [1.62964]
GDP(-2)	0.029485 (0.03725) [0.79152]	0.077219 (0.19752) [0.39095]
C	0.088120 (0.13205) [0.66734]	1.089253 (0.70017) [1.55571]
R-squared	0.556034	0.185202
Adj. R-squared	0.505295	0.092082
Sum sq. resids	7.208829	202.6809
S.E. equation	0.453835	2.406425
F-statistic	10.95872	1.988854
Log likelihood	-22.48608	-89.21261
Akaike AIC	1.374304	4.710630
Schwarz SC	1.585414	4.921740
Mean dependent	0.655264	2.602500
S.D. dependent	0.645246	2.525510
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.187665
Determinant resid covariance		0.909306
Log likelihood		-111.6136
Akaike information criterion		6.080681
Schwarz criterion		6.502901
Number of coefficients		10

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

3-5-2-3- نتائج تحليل التباين

يوضح الجدول رقم (8-3) أدناه نتائج تحليل التباين لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (8-3) نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of FDI:			
Period	S.E.	FDI	GDP
1	0.453835	100.0000	0.000000
2	0.526480	99.93742	0.062575
3	0.575967	97.90695	2.093049
4	0.605103	96.66958	3.330424
5	0.625821	95.74548	4.254519
6	0.640034	95.16179	4.838206
7	0.650094	94.76584	5.234158
8	0.657200	94.49778	5.502222
9	0.662255	94.31203	5.687974
10	0.665856	94.18232	5.817676

Variance Decomposition of GDP:			
Period	S.E.	FDI	GDP
1	2.406425	0.424498	99.57550
2	2.500448	0.420465	99.57953
3	2.555503	2.461560	97.53844
4	2.583815	4.079334	95.92067
5	2.606503	5.400086	94.59991
6	2.622126	6.312953	93.68705
7	2.633452	6.963978	93.03602
8	2.641504	7.422658	92.57734
9	2.647277	7.748810	92.25119
10	2.651408	7.980909	92.01909

Cholesky Ordering: FDI GDP

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يتضح لنا من خلال نتائج تحليل التباين (variance decomposition) بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي GDP، أنه على المدى القصير 97 % من تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي مفسرة بصدمات في المتغير نفسه وهذا خلال الفترة الثالثة، وتنخفض هذه النسبة في الفترة العاشرة إلى ما يعادل 92 %، أما الاستثمار

الأجنبي المباشر فبلغت نسبته حوالي 7 % في المدى المتوسط والطويل، وهذا ما يدل على ضعف القدرة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر للتغير في معدل النمو الاقتصادي.

3-2-5-4 نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

يوضح الجدول رقم (9-3) أدناه نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية.

الجدول رقم (9-3) نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

Response of FDI:		
Period	FDI	GDP
1	0.453835	0.000000
2	0.266536	0.013170
3	0.218603	0.082280
4	0.170765	0.072463
5	0.145028	0.066847
6	0.121803	0.056183
7	0.103330	0.047972
8	0.087438	0.040547
9	0.074081	0.034375
10	0.062738	0.029105
Response of GDP:		
Period	FDI	GDP
1	-0.156787	2.401312
2	0.041308	0.677977
3	0.366696	0.379328
4	0.334045	0.184161
5	0.307463	0.152401
6	0.259183	0.120450
7	0.221149	0.103044
8	0.186983	0.086668
9	0.158504	0.073568
10	0.134211	0.062256
Cholesky Ordering: FDI GDP		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يُمكن تحليل نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدى عشر سنوات، والتي توضح لنا تأثير صدمة بانحراف معياري قدره وحدة واحدة أو بنسبة 1 % على المتغيرات الداخلية في النموذج على النحو التالي:

حدوث صدمة إيجابية مقدارها 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على معدل النمو الاقتصادي (GDP) إيجابيا خلال طول فترة الاستجابة باستثناء الفترة الأولى، حيث يصل التأثير الإيجابي إلى أعلى مستوى في الفترة الثالثة بنسبة 0.36%.

3-2-5- نتائج اختبار العلاقات السببية

يوضح الجدول رقم (3-10) أدناه نتائج اختبار العلاقات السببية.

الجدول رقم (3-10) نتائج اختبار العلاقات السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1980 2021

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause FDI	40	0.46280	0.6333
FDI does not Granger Cause GDP		0.94081	0.4000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج اختبار Granger لعلاقات السببية على المدى القصير، يتضح لنا عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومعدل النمو الاقتصادي GDP حيث أن الإحصائية F -statistic للاختبار أقل من القيم الحرجة الجدولية لفيشر.

4- اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

- الفرضية الأولى غير صحيحة وفقا لنتائج اختبار التكامل المشترك، حيث أن نتائج الدراسة أكدت لنا عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.
- الفرضية الثانية غير صحيحة لأنه وفقا لنتائج اختبار السببية لـ Granger فلا توجد علاقة سببية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاتجاهين.
- الفرضية الثالثة: صحيحة لأنه وفقا لنتائج الدراسة فنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتعدى 2% من الناتج، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير، من جانب آخر فهيكلك الاقتصاد الجزائري يتركز على قطاع النفط، وهذه النتائج تتوافق مع عدة دراسات سابقة للاقتصاد الجزائري.

5- خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم دراسة تطبيقية لمعرفة تأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات مأخوذة من موقع البنك العالمي للفترة (1980-2021) أي 42 سنة وجاءت دراستنا مقسمة إلى ثلاث مراحل، تمثلت المرحلة الأولى قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي ثم دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تقديم تحليل وصفي للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

وفي المرحلة الثانية قدمنا المتغيرين وقمنا بتحليل خصائص كل منهما بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير، إجراء اختبار التكامل المشترك، دراسة جذر الوحدة ADF ودراسة السببية وقد توصلنا إلى أن السلسلة الزمنية مستقرة من الفرق الأول أي لا تحتوي على جذر وحدة، أي يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر حيث وجدنا سلسلة البواقي غير مستقرة وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك أي لا توجد علاقة بين المتغيرين على المدى الطويل.

أما المرحلة الثالث قد قمنا بإجراء اختبار الانحدار الذاتي VAR من خلال تحليل التباين الذي بين ضعف القدرة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر للتغير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما وضحته نتائج اختبار Granger لعلاقات السببية على المدى القصير، والتي وضحت لنا عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومعدل النمو الاقتصادي GDP. وهذا راجع لضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الداخلي.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1- الخاتمة

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام بالغ لصناع القرار في الدول سواء المتقدمة أو النامية باعتباره أحد العوامل المساعدة في رفع النمو الاقتصادي وذلك بزيادة النشاط الاقتصادي، ووسيلة هامة في خفض معدل البطالة وتوفير يد عاملة مدربة والمؤهلة نتيجة نقلها للتكنولوجيا الحديثة لعوامل الإنتاج، ما ينجر عنه تكوين خبرات إدارية، وتحديث للصناعات في البلد المضيف، وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد باستعمال شبكتها التسويقية الهائلة.

إن التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي جعلت الدول تحرر معاملاتها وأنشطتها الاقتصادية والتجارية وتسهل حركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، ما ساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسعي الدول لتوفير المناخ والبيئة المناسبة لجذبه باعتباره كأداة تمويلية بديلة عن القرض العادية، وأحد العوامل المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق قيمة مضافة تساعد في تقوية الاقتصاد.

إلا أن آراء الباحثين متباينة حول مدى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي، وحيث أنه في البداية اعتمد النظرية الكينزية على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن تكون هنالك دراسات قياسية لنظريات النمو، ورغم إبرازها لعوامل النمو الاقتصادي إلا أنها لم تفسر العلاقة الكمية بين هذه العوامل والنمو، لكن بعد ظهور دراسات التحليل القياسي بالإضافة إلى نماذج النمو الداخلي الحديثة التي تمت على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال رومار وبارو وروبيلو ولازالت هذه النماذج في تطور مستمر، وجاءت نماذج النمو الداخلي لتعالج المشاكل التي صادفت تحليلات نموذج سولو وخاصة فكرة التقارب التي أرجعتها نماذج النمو الداخلي إلى فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من النظرية الكلاسيكية.

بالإضافة إلى البحث عن طرق ووسائل وسياسات تطور عامل الرقي التقني، وتوصلت هذه النماذج إلى إلغاء فرضية الإنتاجية المتناقصة واعتبار التقدم كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي، وأنه يجب أن يعمل الاقتصاد في ظرف الاحتكار لا في ظروف المنافسة الكاملة، وأن أي سياسة لابد أن تكون لها قدرة التأثير الإيجابي على البحث والتطوير، وأن على الدولة أن تتدخل لحماية الابتكارات والاختراعات الجديدة، ورفع مستوى التكوين والتعليم والتدريب لليد العاملة.

إن توجه الجزائر نحو تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تعديل العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار وتهيئة الأرضية الملائمة لذلك بتقديم الوعاء العقاري وتمويلات مالية واستخدام إعفاءات وحوافز ضريبية وتسهيلات جمركية معتبرة وحماية المستثمرين، غير أنه من خلال دراستنا للفترة المدروسة

لاحظنا ضعف ومحدودية حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمركز غالبيتها في قطاع المحروقات، وهي ضئيلة مقارنة بإمكانيات ومقومات الجزائر، ما ضيع فرصا كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير اقتصاد البلاد، ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

2- نتائج الدراسة

ومن خلال هذه الدراسة قمنا بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) وأجرينا دراسة قياسية للعلاقة الكمية بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي)، والتي أفضت نتائجها إلى:

- الفرضية الأولى غير صحيحة وفقا لنتائج اختبار التكامل المشترك، حيث أن نتائج الدراسة أكدت لنا عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.
- الفرضية الثانية غير صحيحة لأنه وفقا لنتائج اختبار السببية لـ **Granger** فلا توجد علاقة سببية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاتجاهين.
- الفرضية الثالثة: صحيحة لأنه وفقا لنتائج الدراسة فنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتعدى 2 % من الناتج، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير، من جانب آخر فهيكلكل الاقتصاد الجزائري يتركز على قطاع النفط، وهذه النتائج تتوافق مع عدة دراسات سابقة للاقتصاد الجزائري.

3- مقترحات الدراسة

- على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن صياغة الاقتراحات التالية:
- تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر بإعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وصياغة منظومة الحوافز والضمانات والإعفاءات المقدمة للمستثمرين بما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- العمل على تطوير الاقتصاد الوطني ومواكبته للاقتصاد العالمي من خلال الانفتاح التجاري ورفع السياسة الحمائية ونظام الحصص الاستيراد وإلغاء قاعدة 49/51.

- تطوير وعصرنة النظام المصرفي وخلق بنوك متخصصة في الاستثمار، مع استغلال الرقمنة في عصرنة الإحصائيات والمعلومات الاقتصادية لضمان الشفافية في المعطيات الاقتصادية المقدمة للمستثمر الأجنبي والقضاء على البيروقراطية.
- تطوير البنية التحتية لإعطاء ديناميكية اقتصادية وتشجيع الاستثمارات في المناطق النائية والجنوبية للبلاد، بهدف خلق توازن تنموي.
- الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجعل علاقته بالاستثمار المحلي علاقة تكاملية، تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتعزيز كفاءة الموارد البشرية والارتقاء بمستوى مهاراتها، من خلال التأهيل والتدريب حتى تكون قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المساهم في زيادة النمو الاقتصادي مثل ماليزيا وهونغ كونغ.
- تحويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو التنويع الاقتصادي بالاستثمار في القطاعات ذات الميزة التنافسية، كقطاع الفلاحة، الصناعات التحويلية الخفيفة، الصناعات الغذائية، الصناعات الإلكترونية، وقطاع المناجم والمعادن، واستهداف السوق الإفريقية.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1-1- الكتب

- أحمد عبد السميع طيبة. (2008). مبادئ الإحصاء (الإصدار 1). الأردن : دار البداية.
- أسامة بشير دباغ. (2003). مقدمة في الإقتصاد الكلي. (1، المحرر) الإسكندرية، مصر: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي. (1، المحرر) الرياض، الرياض: دار المريخ.
- أشواق بنقدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي. عمان، الأردن : دار الراجة للنشر والتوزيع.
- أموري هادي كاظم الحسناوي. (2002). طرق القياس الإقتصادي . الأردن: دار وائل للنشر .
- جميلة جوزي. (2003). أسس الاقتصاد الدولي-النظريات و الممارسات. الجزائر: دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- حسن ياسين طعمة، و إيمان حسين حنوش. (2009). أساليب الإحصاء التطبيقي. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- حسين عمر. (دون سنة النشر). النظريات اقتصاديات. مصر : دار الكتاب الحديث.
- حمادي الحسين. (2014). الاستثمار الاجنبي المباشر- عقود الترخيص وأثرها على التنمية الاقتصادية. لبنان: منشورات الجلي الحقوقية.
- رشاد العصار، و الشريف عليان. (2000). التجارة الخارجية. عمان، الأردن: دار المسير للنشر والتوزيع.
- صواليلي صدر الدين. (2006). النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر .
- طاهر حيدر حردان. (2010). أساسيات الاستثمار. دار المستقبل للنشر و التوزيع: الأردن.
- عبد السلام أبو قحف. (1989). السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد السلام أبو قحف. (2003). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد العزيز قاسم محارب. (2001). التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي. الإسكندرية، مصر: دارالجامعة الجديدة.

- عبد المجيد قدي. (2003). مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية. الجزائر، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المجيد قدي. (2017). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الإصدار 4). الجزائر العاصمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2001). النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ). مصر: دار الجامعة للنشر والتوزيع.
- علي حاتم القريشي. (2017). اقتصاديات التنمية. النجف، العراق: مطبعة حوض الفرات.
- فريدريك مشرر. (2002). نظرية جديدة على النمو الاقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان ط1.
- كامل بكرى. (2011). الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل. مصر: الدار الجامعية.
- كريم حبيب، والبنى حازم . (بدون سنة نشر). من النمو والتنمية الى العولمة والغات. طرابلس، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- ماجد أحمد عطالله. (2011). إدارة الاستثمار. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- محمد البنا. (1996). تنمية التخطيط الاقتصادي . القاهرة : مكتبة الزهراء الشرق.
- محمد بلقاسم بهلول، و حسن بهلول. (1998). الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي . الجزائر : دار الكتاب الحديث.
- مصطفى يوسف. (2016). عولمة الاسواق المالية المعاصرة. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- مكيد علي. (2007). إقتصاد سياسي. الجزائر، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية .
- مولود حشمان. (2010). السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ في المدى القصير. 3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.
- نداء محمد الصوص. (2006). الإقتصاد الكلي. الرياض، السعودية : مكتبة المجتمع العربي.
- نزار سعد الدين، و سليمان قطف. (2006). الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. عمان، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع.
- والاس بيترسون. (1968). الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي. (حمة ثلاث، المترجمون) بيروت، لبنان: مكتبة صيدا.

2-1- المجالات

- عدنان فضل أبو الهعاء. (2005). النمو السكاني والنمو الإقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي دراسة حالة الأردن للفترة 1978-1998. الأردن: دراسات العلوم الأردنية.
- حسين بن عارية، و سمير بطاهر . (ديسمبر، 2011). دور التعليم في النمو الإقتصادي. مجلة السياسات اقتصادية.
- عمر ياسين، و الروسان محمد. (2012). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة الأردن). مجلة الإدارة والاقتصاد (91).
- عبد الحق طير، وآخرون. (2017). جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي- نظرة جغرافية قطاعية حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 12.

3-1- الأطروحات، الرسائل، المذكرات.

1-3-1- أطروحات الدكتوراه

- بلال بوجعة. (2007). تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر. جامعة تلمسان: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.
- عبد الكريم بعداش. (2008). الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال (1996-2005) رسالة دكتوراه . الجزائر، الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر.
- محي الدين حمداني. (2009). حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- مصطفى خربوش. (2015). العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، (أطروحة دكتوراه) (07).
- هارون بشير. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر سنغافورة خلال الفترة 1990-2018. الجزائر، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1.
- شيهاب وهيبة. (2022). النمو الإقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق، (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة الجزائر3.

1-3-2- رسائل الماجستير

- صليحة بوزيد. (2005). إستيراد رؤوس الأموال والنمو الإقتصادي في الدول النامية، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية . عنابة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- قبور نور الدين. (2008). أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004 مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية . سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
- مصطفى بن ساحة. (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية. غرداية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة غرداية.
- عبد الرؤوف عبادة. (2011). محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1970-2008 مذكرة ماجستير. ورقلة، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ورقلة.
- صياد شهيما. (2013). الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. وهران، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران.
- زينب رقاني. (2014). علاقة الواردات بنمو الناتج الداخلة الخام دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2011) مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية . الجزائر : جامعة الجزائر 3 .

1-3-3- مذكرات الماستر

- بودخدخ كريم. (2010). أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص نقود ومالية . الجزائر، الجزائر : جامعة الجزائر.
- غزالي محمد. (2018). تأثير البطالة على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 - 2016 مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة مستغانم. مستغانم، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

1-4- الملتقيات الدولية والوطنية

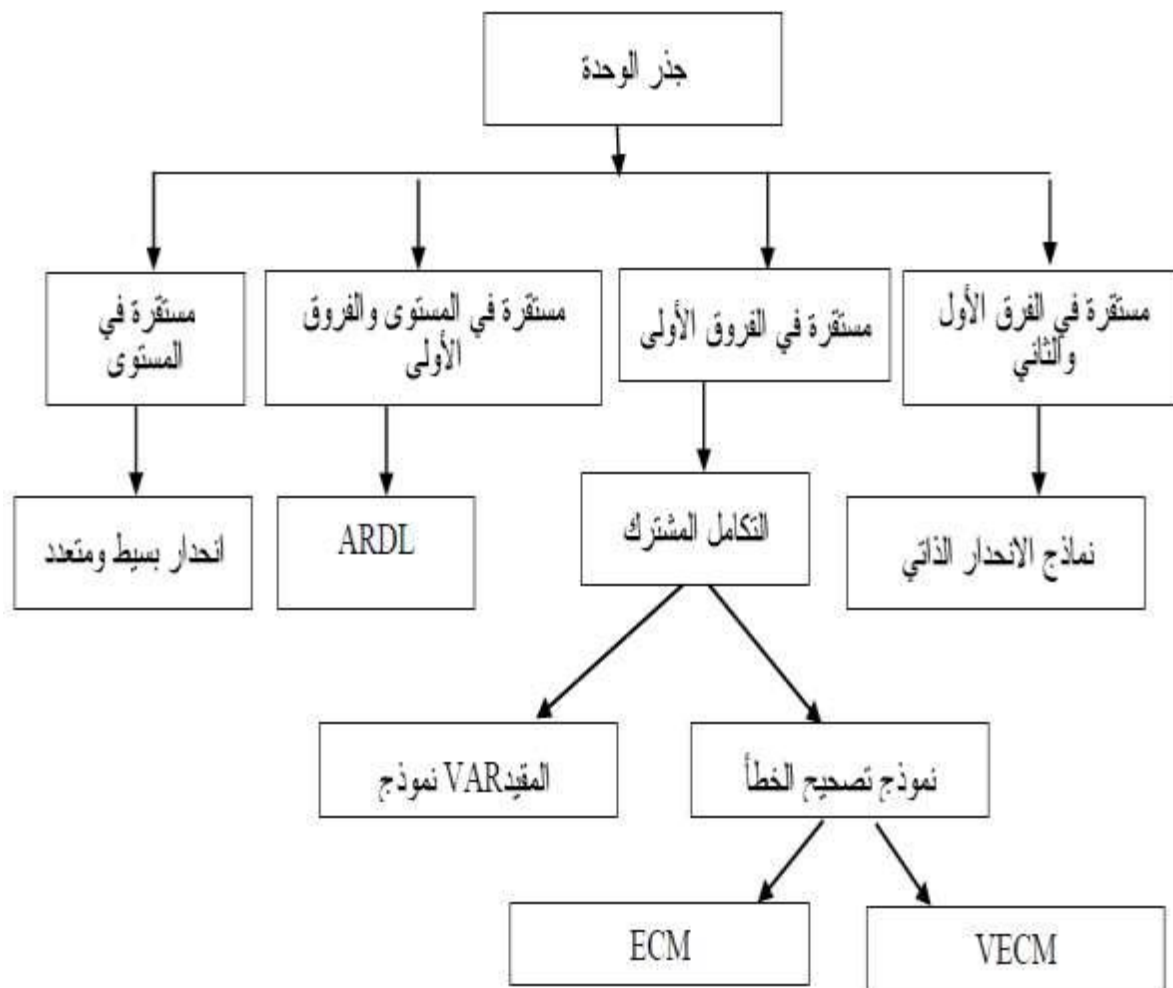
- محمد قويدري. (17- 18 أبريل، 2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر.

2- المراجع باللغة

- Alaya, M. (2006, septembre). Investissement direct étranger et croissance économique une estimation parti d'un modèle structure pour les pays de rive sud de la méditerranée. Aliers delird paris auf .
- E, B. (2000). Dynamique économique -Croissance ,Crises,Cycles. Paris, France: Gulion éditeur.
- Mbhenstron.Akokko. (1996, december). The tnpoct of foreign.Inverstment on host contries.
- Rajan, M. (2005). Impact of Economic Reforms on Economic Issues: A Study of Ethiopia African Development Bank.

الملاحق

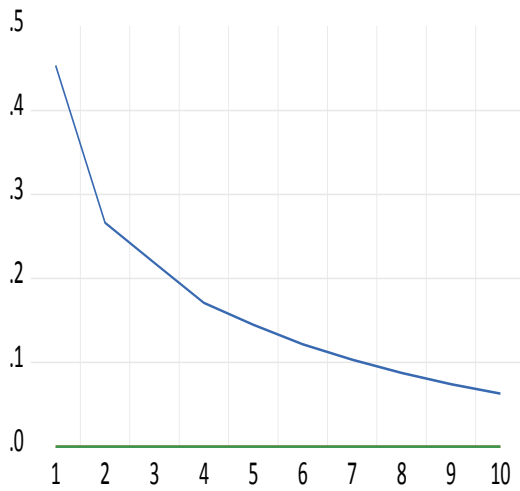
الملحق رقم 01: المخطط البياني للمنهجية المتبعة في الدراسة



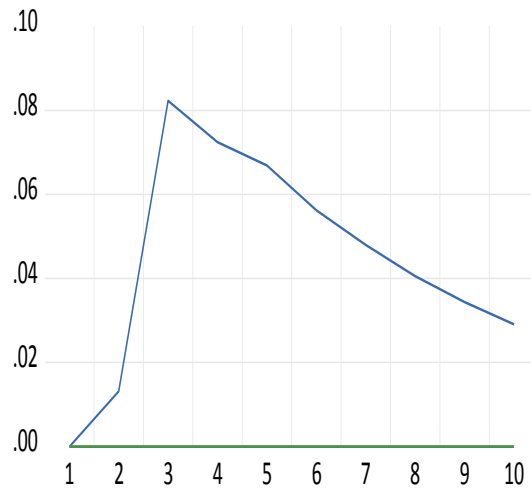
الملحق رقم (2-2) منحنيات دوال الاستجابة للصدمات

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations

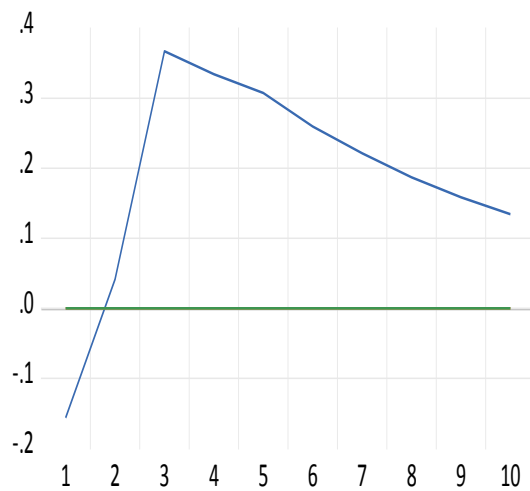
Response of FDI to FDI



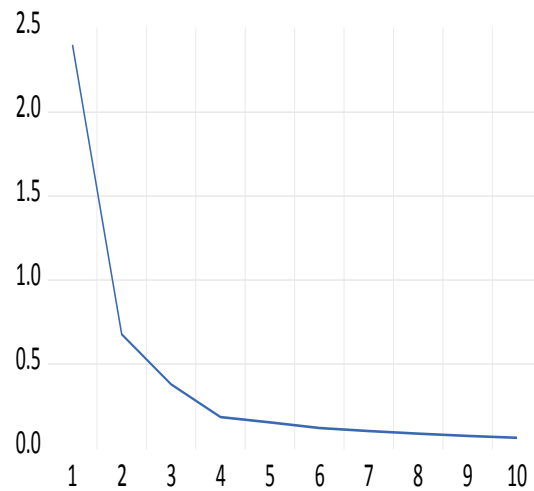
Response of FDI to GDP



Response of GDP to FDI



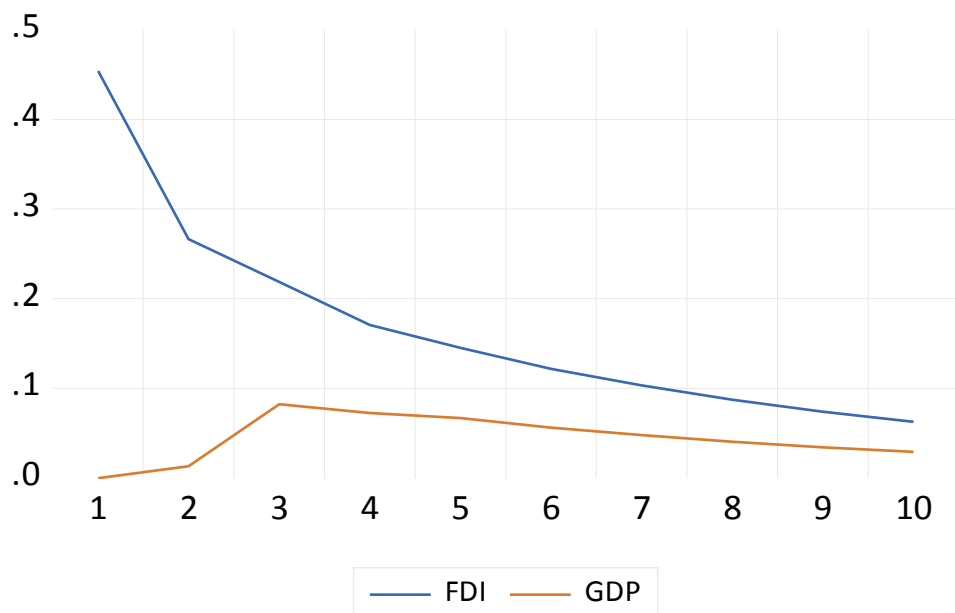
Response of GDP to GDP



الملحق رقم (2-3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Cusum في النموذج المقترح

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations

Response of FDI to Innovations



Response of GDP to Innovations

